



شعبة حقوق الفلسطينيين

المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس

الذي تعقده اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
بدعم من منظمة التعاون الإسلامي

”قضية القدس بعد ٥٠ عاما من الاحتلال وبعد مرور ٢٥ عاما على اتفاقات أوسلو“

الرباط، ٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨

المحتويات

الصفحة

٣ موجز تنفيذي
٤ أولاً - مقدمة
٥ ثانياً - الجلسة الافتتاحية (الجزء الأول)
٦ ثالثاً - الجلسة الافتتاحية (الجزء الثاني)
٨ رابعاً - الجلسات العامة
٨ ألف - الجلسة العامة الأولى
١٠ باء - الجلسة العامة الثانية
١٤ جيم - الجلسة العامة الثالثة
١٧ دال - الجلسة العامة الرابعة
٢٠ خامساً - الجلسة الختامية
٢٠ سادساً - المواضيع والتوصيات الرئيسية

المرفقات

الصفحة

٢٣ الأول - البرنامج
٢٦ الثاني - موجز الرئيس
٣٠ الثالث - رسالة الملك محمد السادس، ملك المغرب
٣٤ الرابع - قائمة المشاركين

موجز تنفيذي

انعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس تحت عنوان "قضية القدس بعد ٥٠ عاما من الاحتلال وبعد مرور ٢٥ عاما على اتفاقات أوسلو"، في الرباط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، لتقييم تأثير التطورات السياسية الأخيرة بشأن القدس ومناقشة الكيفية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل أفضل عملية السلام، وكذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في القدس الشرقية.

وكان المؤتمر، الذي جمع خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين وممثلين عن السلك الدبلوماسي ومنظمات المجتمع المدني، مناسبة لتقديم معلومات محدثة عن الحالة الراهنة في القدس الشرقية، ودراسة آخر التطورات القانونية التي تؤثر على الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين، واستكشاف السبل العملية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي دعم تنمية المدينة وقدرة سكانها على الصمود، ولا سيما شبها. وإضافة إلى ذلك، كان اللقاء مناسبة لكشف فرص تقديم الدعم الدولي والإقليمي مع الحفاظ على حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية.

وأعاد الملك محمد السادس، ملك المغرب، بصفته مضيفا ورئيسا للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في رسالة إلى المؤتمر تلاها نيابة عنه وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، ناصر بوريطة، أعاد تأكيد رفضه لنقل السفارات إلى القدس ودعا إلى حشد المزيد من الجهود الدبلوماسية واتخاذ إجراءات أخرى لتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في المدينة.

وأشار ممثل دولة فلسطين، وزير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، محمد اشتية، مجددا إلى الخطة التي قدمها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، وأضاف أن الفلسطينيين سيرحبون بمؤتمر دولي وبألية لإنهاء الصراع على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية. واستطرد قائلاً إن السلطة الفلسطينية ما زالت منفتحة ومستعدة للتعاون مع جماعات أخرى، مثل حماس، بشرط قبولها الكامل لأمر منها الحل القائم على وجود دولتين، وسلطة شرعية وحيدة، وإجراء الانتخابات لإحياء الديمقراطية الفلسطينية، وتبنيها للمقاومة الشعبية السلمية. وذكر رئيس اللجنة المجتمعية الدولي بالتزامه بدعم السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية من الناحيتين الأخلاقية والسياسية، وعن طريق الوسائل الدبلوماسية.

وكانت مواضيع حلقات النقاش التي عقدت أثناء المؤتمر هي "الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية اليوم"، و "قضية القدس في القانون الدولي والتزامات الدول الأعضاء"، و "بلوغ سن الرشد تحت الاحتلال: الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية"، و "الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية والمجتمع الدولي".

ومن المواضيع الرئيسية التي ظهرت أثناء المؤتمر أن القدس هي مسألة وضع نهائي يتعين حلها من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين استنادا إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؛ وأن ثمة حاجة إلى مزيد من حشد الجهود الدبلوماسية من أجل ضمان تنفيذ القرارات الدولية التي تحمي وضع المدينة وهويتها؛ وأن التطورات الأخيرة قللت من احتمال إجراء جولات جديدة من محادثات عملية السلام ونالت من مصداقية الولايات المتحدة كوسيط؛ وأن الحكومة الفلسطينية طرحت مؤخرا اقتراحاً تعرب فيه عن استعدادها للتفاوض بشأن حل الدولتين وإنهاء الاحتلال على أساس حدود عام ١٩٦٧؛ وأنه ينبغي أيضا أن تُعقد المؤتمرات والاجتماعات المقبلة المعنية بقضية القدس خارج العالم العربي الإسلامي.

أولا - مقدمة

- ١ - انعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس تحت عنوان "قضية القدس بعد ٥٠ عاما من الاحتلال وبعد مرور ٢٥ عاما على اتفاقات أوسلو"، في الرباط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونظم هذا المؤتمر بدعم من منظمة التعاون الإسلامي ووفقا لقراري الجمعية العامة ١٣/٧٢ و ١١/٧٢.
- ٢ - وتألف المؤتمر من جلسة افتتاحية عقدت في جزأين، وأربع جلسات عامة وجلسة ختامية. وعقد الجزء الأول من الجلسة الافتتاحية في مقر وزارة الشؤون الخارجية المغربية، وأعقبه مؤتمر صحفي. أما الجزء الثاني من الجلسة الافتتاحية، الذي عقد في اليوم الثاني، فضم بيانات أدلى بها رئيس اللجنة وممثلو دولة فلسطين، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة. وكانت مواضيع الجلسات العامة هي "الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية اليوم"، و "قضية القدس في القانون الدولي والتزامات الدول الأعضاء"، و "بلوغ سن الرشد تحت الاحتلال: الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية"، و "الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية والمجتمع الدولي".
- ٣ - وضم المشاركون في المؤتمر ممثلي ٥٥ دولة عضوا، ودولتين من غير الدول الأعضاء لهما صفة مراقب، وسبعة منظمات حكومية دولية، وسبعة هيئات تابعة للأمم المتحدة، و ١٧ ممثلا لمنظمات المجتمع المدني، فضلا عن ٢١ ممثلا معتمدا من ممثلي وسائل الإعلام (انظر المرفق الرابع).
- ٤ - وضم وفد اللجنة الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فودي سيك؛ والممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس اللجنة، ديان تريانسيه دجاني؛ والممثلة الدائمة لكوبا ونائبة رئيس اللجنة، أنايانسي رودريغيز كامبخو؛ والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور.
- ٥ - ويرد موجز الرئيس والبيانات والعروض (في حال توفيرها) وأشرطة الفيديو وغيرها من مواد المؤتمر في الموقع الشبكي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (www.un.org/unispal/events/international-conferences).

اليوم الأول

ثانياً - الجلسة الافتتاحية (الجزء الأول)

٦ - ترأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، فودي سيك.

٧ - وتلا وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، ناصر بوريطة، رسالة وجهها إلى المؤتمر الملك محمد السادس، الذي أكد استمرار تضامن بلده والتزامه بحشد الدعم الدولي لإعمال حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وشدد الملك على أن هذه الدورة تختلف كثيراً عن سابقتها، لأنها تنعقد في سياق مستجدات خطيرة في الميدان، تتمثل في قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها. وكرر رفضه لهذه الخطوة، على نحو ما أفاد به في رسالتين وجههما إلى رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لأنها ستقوض الجهود الدولية الهادفة لخلق أجواء ملائمة لاستئناف مفاوضات السلام.

٨ - وعزا الملك المأزق الحالي في المفاوضات إلى القرارات الأحادية الجانب والاستخدام المفرط للقوة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وندد باستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين الفلسطينيين على طول سياج غزة. وقال إن المغرب أدان هذا السلوك الإسرائيلي المنافي للقانون الدولي وأعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني بإطلاق مبادرة إنسانية خلال شهر رمضان، شملت إقامة مستشفى ميداني تابع للقوات المسلحة الملكية المغربية في قطاع غزة. وهذه المبادرة عززت العمل الميداني من خلال وكالة بيت مال القدس الشريف التابعة للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي في قطاعات شتى شملت الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية.

٩ - وقال الملك إن المؤتمرات بشأن قضية القدس مرحب بها طالما كانت نواياها صادقة، وطالما صبت في خدمة القضية، بما يمكن أن تحمله من أبعاد تنويرية وتوصيات واقعية وبناءة. ودعا أيضاً إلى حشد المزيد من الجهود الدبلوماسية من أجل كفالة تنفيذ القرارات الدولية التي تحمي طابع المدينة الثقافي والتاريخي والسياسي. وقال إن من شأن ذلك أن يساعد في جعل الصراع قضية شعبي ودولتين. وأضاف أن إحياء العملية السلمية يتطلب تعهداً من جانب طرفي الصراع بالتعامل مع قضايا الوضع النهائي في إطار المفاوضات وعدم استباق الحلول.

١٠ - وأكد الملك أيضاً، في رسالته، أهمية عقد دورات مقبلة للمؤتمر الدولي المعني بقضية القدس في بلدان من خارج العالم العربي والإسلامي، من أجل تبيان أهمية القدس ورمزيتها العالمية.

١١ - وبعد الاستماع إلى رسالة الملك، شارك وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، ناصر بوريطة، وممثل دولة فلسطين والوزير المسؤول عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، محمد اشتية، والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فودي سيك، في مؤتمر صحفي.

١٢ - وأشار السيد بوريطة إلى مبادرات المغرب السابقة بشأن قضية فلسطين، ومنها مؤتمر القمة الإسلامي الأول، المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، عقب حادث حريق المسجد الأقصى، ومؤتمر

عام ١٩٧٤، الذي تم خلاله الاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال إن هذه المبادرات تنضاف إلى الأهمية التي يوليها الملك، بصفته رئيس لجنة القدس، لقضية فلسطين.

١٣ - وشكر السيد اشتية الملك على كلمته الواضحة الراضة لنقل سفارة الولايات المتحدة وللتغيير المستمر في الطابع التاريخي للقدس. وأشاد بالجهود التي يبذلها المغرب من خلال رئاسته للجنة القدس، وإنشاء وكالة بيت مال القدس الشريف، ودعوته إلى إحقاق الحقوق والعدالة واحترام القانون الدولي.

١٤ - وأشار السيد سيك إلى الصداقة التي تجمع بين المغرب والسنغال وإلى تناغم سياستيهما بشأن قضية فلسطين. وقال إنه إذا كان المغرب قد عقد المؤتمر الذي أفضى إلى تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، فإن السنغال كانت من بين أولى الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية. وأجرى مقارنات بين فلسطين والقارة الأفريقية، مشيراً إلى قول نيلسون منديلا المأثور بأن حرية أفريقيا لن تكتمل بدون حرية الفلسطينيين. وشدد على أهمية الحفاظ على توافق الآراء بشأن قضية فلسطين، مسلطاً الضوء على إقدام الجمعية العامة في الآونة الأخيرة على اتخاذ القرار دإط-٢٠/١٠ بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين.

اليوم الثاني

ثالثاً - الجلسة الافتتاحية (الجزء الثاني)

١٥ - ترأس الجزء الثاني من الجلسة الافتتاحية للمؤتمر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، فودي سيك.

١٦ - وأفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، أن القدس هي مسألة وضع نهائي يتعين حلها من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، مع مراعاة شواغل كلا الجانبين. وقد أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراءات منسقة فعالة، لأن التقارب والتوافق العالمي اللذين شهدتهما العقود الماضية باتا يتآكلان. وتحدث عن دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة، عن طريق المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية؛ وكذلك عن الجهود المبذولة على المستويين الإنمائي والإنساني من جانب فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة القدس الشرقية.

١٧ - وتلا الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين في منظمة التعاون الإسلامي، سمير بكر، رسالة نيابة عن الأمين العام للمنظمة، يوسف العثيمين، كرر فيها تأكيد رفض قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس، ودعا هذا البلد إلى الالتزام بالقانون الدولي من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ودعا إلى تدخل المجتمع الدولي بمسؤولية وفاعلية لصالح رؤية حل الدولتين وتحقيق السلام العادل والشامل، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وأشاد بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخراً بشأن توفير الحماية الدولية، وكذلك بالقرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق، ودعا إلى الإسراع في تنفيذ هذا القرار، وإحالة نتائج التحقيق إلى المحكمة الجنائية الدولية.

١٨ - وأكد السيد بكر ضرورة أخذ حق اللاجئين في الاعتبار في سياق تطورات من قبيل نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. وأشار إلى أن ملايين اللاجئين ينتظرون لأكثر من سبعة عقود ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف وتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وأضاف أن على المجتمع الدولي بالتالي تقديم دعم غير مشروط إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في اضطلاعها بولايتها.

١٩ - وتلا السيد اشتية رسالة بالنيابة عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وأوضح أن فشل عمليات السلام برعاية الإدارات الأربع التي تعاقبت مؤخرا في الولايات المتحدة ناتج عن العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وعدم ممارسة أي ضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال. فواشنطن لم تكن وسيطا نزيبها بين فلسطين وإسرائيل، على الرغم من توافق الآراء في المجتمع الدولي حول إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية، المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين. واستندت استراتيجية إسرائيل لإفشال هذا الحل المتفق عليه دوليا إلى أربعة أركان هي: توسيع المستوطنات في نحو ٦٢ في المائة من الضفة الغربية وعزل المناطق الفلسطينية؛ وتهويد القدس من خلال طرد نحو ١٣٢ ٠٠٠ مقدسي فلسطيني؛ وإخضاع قطاع غزة للحصار، بما يؤدي إلى مزيد من العزلة عن الضفة الغربية؛ والتسبب في تدهور الظروف الإنسانية.

٢٠ - وذكر أن القرارات الانفرادية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة مؤخرا - بما في ذلك نقل السفارة إلى القدس وإعلان المدينة عاصمة لإسرائيل؛ والتهديد بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة؛ والانسحاب من مجلس حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وحملة حجب التمويل عن الأونروا - جميعها تطورات في حرب تشن على فلسطين، وتعكس أن واشنطن ليست مستعدة للسلام، وتفتقد المصداقية للقيام بدور الوسيط وتبني مواقف متحيزة لصالح إسرائيل.

٢١ - وفي ضوء هذه التطورات السلبية، لن تكون العودة إلى طاولة المفاوضات ممكنة إلا في ظروف محددة، منها الوساطة النزيبية واحترام القانون الدولي، ولم يكن أي منها متوفرا في ذلك الوقت. وعرض السيد اشتية مقترح السيد عباس الداعي إلى مؤتمر دولي وآلية دولية لإنهاء الصراع وفقا للقانون الدولي. وقال إن الحكومة الفلسطينية على استعداد لتنظيم انتخابات عامة تشمل جهات فاعلة أخرى، مثل حماس والجهد الإسلامي، شريطة أن تقبل بالحل القائم على وجود دولتين، وتتبنى المقاومة الشعبية السلمية، وتقبل التمثيل الرسمي الواحد للشعب الفلسطيني.

٢٢ - وأدان رئيس اللجنة، فودي سيك، قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو ما أدى إلى انتهاك العديد من قرارات مجلس الأمن. وحث الولايات المتحدة على إلغاء ذلك القرار. وأشار إلى ضرورة التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية القدس، يأخذ في الاعتبار شواغل كلا طرفي الصراع. وأشار الرئيس إلى الخطوات التي اتخذتها اللجنة مؤخرا، بما في ذلك إثارة مسألة ضرورة حماية المدنيين مع الأمين العام للأمم المتحدة، وتأييد اللجنة التام لقرار الجمعية العامة دإ١٠-٢٠ بهذا الشأن، الذي اتخذته في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأفاد بأن المؤتمر يتيح فرصة لتحسين تقييم الحالة في القدس الشرقية والاستماع إلى آراء الشباب بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل أفضل المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية. وكرر رئيس اللجنة أن المؤتمر يندرج ضمن جهود أوسع نطاقا تقوم بها اللجنة لدعم الشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف.

رابعاً - الجلسات العامة

ألف - الجلسة العامة الأولى

الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية اليوم

٢٣ - اجتمع فريق الخبراء الذي ناقش موضوع "الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية اليوم" برئاسة الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ديان تريانسياه دجاني، الذي تولى أيضاً إدارته. وتألف الفريق من أربعة خبراء وهم: نائب محافظ القدس، عبد الله صيام؛ ورئيسة مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، لارا فريدمان؛ ومدير منظمة القدس الدنيوية، دانييل سيدمان؛ والأستاذة في جامعة القدس، آمنه بدران.

٢٤ - واستهلت الجلسة العامة ببيان لجامعة الدول العربية أدلى به سعيد أبو علي، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين في الجامعة. وبالنيابة عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، أدان السيد أبو علي القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخراً بنقل سفارتها إلى القدس، واعتبره باطلاً لأنه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وقال إن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل الذي ينطوي على تحيز شجع على استمرار الاحتلال وعلى عدم المساءلة. وأوضح أن القرار لن يغير من حقيقة أن القدس توجد تحت الاحتلال ولا يمكن إخراجها من مفاوضات الوضع النهائي، كما ذكر في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقود مؤخراً بشأن القدس. وأشار إلى أن المؤتمر فرصة أخرى لتذكير المجتمع الدولي بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس ورفض كافة الخطوات الانفرادية التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير الهوية التاريخية والدينية للمدينة. وأفاد أن جامعة الدول العربية تدعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تحمل المسؤولية الأخلاقية والإنسانية والقانونية، وكفالة اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء العدوان الإسرائيلي، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت نير الاحتلال، ومنحه فرصة ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وأكد أن الوقت قد حان للانتقال من القرارات إلى التدابير العملية.

٢٥ - وتناول السيد صيام الكلمة، فحذر من الصفقة التي اقترحتها إدارة ترامب معتبراً أنها تسعى إلى "تصفية" قضية فلسطين وتأييد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس. وأشار إلى أن تلك الانتهاكات تشمل سياسة تهويد تنتهجها إسرائيل بهدف تهجير المدينة المقدسة من سكانها الأصليين مسلمين ومسيحيين بحيث لا تزيد نسبتهم عن ١٥ في المائة من إجمالي سكان المدينة، وإقامة نقاط تفتيش، وعزل المدينة عن بقية الأرض الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات اليهودية من أجل عمل شرح في البنية الداخلية الاجتماعية. ومن العناصر الأخرى لتلك السياسة مصادرة ممتلكات الفلسطينيين الذين هجروا عنوة؛ وطردهم الفلسطينيين من خلال سحب بطاقات هوياتهم (فقد تم سحب ١٤ ٠٠٠ بطاقة هوية منذ عام ١٩٩٧) وفرض التكاليف المرتفعة والقوانين المهققة، لمنعهم من الحصول على رخص البناء (فقد منحت ١٣٥ رخصة بناء في السنة من أصل ٨٠٠ طلب رخصة)؛ وهدم الوحدات السكنية "غير المرخص لها"؛ وبناء المستوطنات، وبقية الفلسطينيين رقعة تعادل ٩ كم^٢ فقط من أصل ٧٢ كم^٢ التي هي المساحة الإجمالية للقدس الشرقية.

٢٦ - وتناولت السيدة فريدمان مستجدات التطورات السياسية الأخيرة في القدس، ولا سيما تأثير السياسة المتغيرة للإدارة الحالية للولايات المتحدة على حل الدولتين، والمستوطنات، والقدس. فالمدينة قد

أصبحت محور الصفقة النهائية التي يمكن أن تتم ومصدر الحسابات الخاطئة للسيد ترامب. وكان القصد الأولي في الإعلان الذي أصدره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ هو إزاحة القدس عن طاولة المفاوضات. بيد أن إدارة الولايات المتحدة لم تتوقع حجم رد الفعل الفلسطيني ولا حجم رد فعل المجتمع الدولي. وعموماً، ظلت الدول الأوروبية والعربية متحدة في موقفها، الأمر الذي دفع الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى تهديد الدول الأعضاء قبل إجراء التصويت على قرار الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأبان تقاربها عن رفض شديد لاعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل. كما أن الولايات المتحدة لم تقدر تقديراً وافياً الرد الحازم على قرارها من جانب العديد من أقرب حلفائها، بما في ذلك الأردن، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.

٢٧ - ولاحظت السيدة فريدمان أن تغيير سياسة الولايات المتحدة بشأن القدس، بدلا من أن يؤدي إلى تعزيز قبضة إسرائيل على المدينة، كان له حتى الآن أثر عكسي: إذ عزز توافق الآراء على الصعيد الدولي وجذب مزيداً من الاهتمام إلى قضية القدس. وأكدت أن قرار الولايات المتحدة بشأن القدس سيؤدي في النهاية إلى إضعاف مصداقية خطة السلام الجديدة لإدارة ترامب. وبالمثل، أدت بيانات صادرة عن الولايات المتحدة مؤخراً إلى جذب مزيد من الاهتمام إلى مسائل أخرى، مثل المستوطنات واللاجئين.

٢٨ - وقال السيد سيدمان، في معرض حديثه عن التدابير الإسرائيلية في القدس الشرقية، إن "الاحتلال" في جوهره لا يجد صدى لدى الإسرائيليين أو لدى إدارة ترامب، وبالتالي لا يمكن لهذه الإدارة أن توجه الصراع في اتجاه الحل. واستدرك قائلاً إن الوضع الراهن لا ينبغي اعتباره بديلاً عن الحاجة إلى إنهاء الاحتلال؛ وإن تغيير الوضع الراهن من خلال التطرف الديني والتوسع في المستوطنات كان له أثر سلبي على عملية السلام.

٢٩ - وأكد السيد سيدمان رفض الفلسطينيين للاستسلام وعزمهم البقاء صامدين في وجه الاحتلال الذي ما برح يزداد عدوانية، رغم محاولات إسرائيل الرامية إلى الانضمام إلى ائتلاف للدول العربية ضد جمهورية إيران الإسلامية وبالتالي تحييد القضية الفلسطينية. وأشار السيد سيدمان أيضاً إلى الأحداث التي وقعت بالتزامن مع دورة المؤتمر المعني بقضية القدس التي عقدت في باكو في عام ٢٠١٧. فقد أدت الاحتجاجات والمظاهرات الحاشدة التي قادها شباب فلسطينيون إلى انتصار نادر وبيّن على الحكومة الإسرائيلية، إذ اضطر الإسرائيليون إلى إزالة أجهزة الكشف عن المعادن والكاميرات من الحرم القدسي الشريف وإعادة الوضع إلى ما كان عليه.

٣٠ - وأشارت السيدة بدران، في معرض حديثها عن مسألة المنفى والهوية، إلى أن زهاء ١٠٠.٠٠٠ مقدسي عربي، في الجزأين الغربي والشرقي من المدينة، هجروا بالقوة في عام ١٩٤٨. وأوضحت أن مفاوضات الوضع النهائي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار بالتالي حقوق الفلسطينيين في القدس الغربية أيضاً. وأفادت أن القدس، بعد احتلال عام ١٩٦٧، أصبحت موحدة عسكرياً لكنها ظلت بشدة مقسمة قومياً. وأضافت أن إسرائيل تسعى منذ ذلك الحين إلى أن تجعل المدينة موحدة ديمغرافياً داخل الحدود البلدية الجديدة، بما يشمل بناء مستوطنات داخل القدس وحول القدس، وقامت بتطبيق سياسات شتى ترمي إلى تغيير هوية المدينة وإحلال المستوطنين الإسرائيليين اليهود محل السكان الأصليين. وأكدت أن الفلسطينيين في القدس يعيشون في حالة مفارقة إذ ينتمون إلى دولة مختلفة بينما يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، موضحة أنهم أصبحوا أجنباً في مدينتهم، وهذا يتناقض مع اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

٣١ - وسلمت السيدة بدران بأهمية الجهود الدبلوماسية بشأن قضية القدس، لكنها دعت إلى دعم الاستراتيجيات المحلية لمقاومة السياسات الإسرائيلية الرامية إلى نفي الفلسطينيين، إذ إن الوجود الفلسطيني في القدس يمثل في حد ذاته شكلاً من أشكال المقاومة. وفي هذا السياق، دعت إلى الاستثمار في مختلف القطاعات، مشيرة إلى أن ذلك سيشجع الشباب الفلسطينيين على البقاء في القدس الشرقية.

المناقشة

٣٢ - تحدث ممثلو الشباب الفلسطيني من القدس عن أهمية تزويد الشباب في المحافظة بكاملها، لا في مدينة القدس القديمة فقط، بمهارات تمكينية جديدة. والفلسطينيون بحاجة إلى تولى زمام تلك الاستراتيجية المحلية. وشجع متكلم إسرائيلي الشباب على العمل على تحقيق ذلك المشروع بدون عنف، لأن الاحتلال لا يمكن أن يحاكي أو يخفف ولا يمكن أن ينهي إلا عن طريق الحل القائم على وجود دولتين. وأبرز مشارك آخر دور الاتحادات البرلمانية والبرلمانيين في دعم الاستثمار الدولي في قطاعات التعليم والصحة والإسكان في القدس الشرقية.

٣٣ - وشدد المشاركون على أنه، على الرغم من أن التركيز على استعادة حقوق المقدسين الفلسطينيين وحمايتهم يظل أمراً هاماً، فإن المسائل والاحتياجات الإنسانية ينبغي ألا تكون بديلاً عن المسائل والاحتياجات السياسية. وأشاروا إلى أن الحل السياسي ينبغي أن يقترن مع الدفاع عن حقوق الإقامة والدعوة إلى الاستثمارات الاجتماعية - الاقتصادية، في وقت لن يساعد فيه نهج يركز على حقوق الإنسان فقط في إنهاء الاحتلال. وحذر البعض من أن الولايات المتحدة قد تسعى في سياستها إلى تحويل مناهج التركيز بعيداً عن العملية السياسية، كما فعلت بنجاح في حالة غزة.

باء - الجلسة العامة الثانية

قضية القدس في القانون الدولي والتزامات الدول الأعضاء

٣٤ - اجتمع فريق الخبراء الذي ناقش موضوع "قضية القدس في القانون الدولي والتزامات الدول الأعضاء" برئاسة الممثلة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أنايانسي رودريغيز كامبخو، التي تولت أيضاً إدارته. وتألّف الفريق من ثلاثة خبراء وهم: الوزير السابق لشؤون القدس في السلطة الفلسطينية، زياد أبو زياد؛ وأستاذ في جامعة أمستردام، ديميتريس بويريس؛ وأستاذ في الجامعة العبرية في القدس، موشي أميراف.

٣٥ - وقال السيد أبو زياد، في معرض حديثه عن أحكام القانون الدولي المنطبقة على قضية القدس، إنه لا يمكن، من المنظور التاريخي، أن تطالب أي جماعة عرقية أو دينية بحقوقها المطلق على القدس. وفي العصر الحديث، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، ينبغي أن تظل القدس كياناً منفصلاً (corpus separatum) وكياناً دولياً مستقلاً يخضع لنظام دولي خاص. ومن ثم، وبصرف النظر عن عدم شرعية ضم إسرائيل للقدس الشرقية، فلا يمكنها المطالبة بالحق في القدس الغربية إلا بعد تسوية أمرها بموجب اتفاق. فعلى سبيل المثال، إلى حدود عام ١٩٦٧، دُرّج على اعتبار وضع القنصليات الأجنبية في القدس وضعاً فريداً من نوعه، ولم يقدم القنصل وثائق تفويضهم إلى إسرائيل أو الأردن. وإلى اليوم، فالقنصل في القدس، بمن فيهم قنصل الولايات المتحدة، مسؤولون مباشرة أمام عواصم بلدانهم،

وليس أمام سفاراتها في تل أبيب أو عمان. ومن ثم، عند الإشارة إلى موضوع المؤتمر، ينبغي الحديث عن ٧٠ عاماً من الاحتلال وليس ٥٠ عاماً فقط.

٣٦ - وأوضح السيد أبو زياد الكيفية التي بسطت بها إسرائيل سلطتها على الأراضي الفلسطينية خلال حرب عام ١٩٦٧ بوصفها قوة احتلال، ووسعت بذلك نطاق ولايتها القضائية ليشمل القدس الشرقية، بما في ذلك مدينة القدس القديمة. ثم وسعت إسرائيل الحدود البلدية للمدينة لتضم الأحياء المحيطة بها وهي صور باهر وقلنديا وجبل المكبر وشعفاط، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وبمقتضى القانون الدولي، تُعد الممارسات الإسرائيلية التي تؤدي إلى تغيير الوضع الديمغرافي والجغرافي والقانوني والسياسي للقدس أو إلى طرد سكانها العرب ممارسات غير قانونية، على نحو ما يتضح من قرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن، وكان آخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ورفضت الجمعية العامة مجدداً، في دورتها الاستثنائية الطارئة المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، التدابير الإسرائيلية التي تغير الوضع القانوني الراهن للقدس. وكان نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس انتهاكاً أيضاً للقرارات الدولية؛ فالقدس ما زالت تُعرفُ بكونها منطقة غير ذات سيادة تحت إشراف دولي بموجب قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) وتخضع لأحكامه. وإسرائيل نفسها لم تطالب بالسيادة على القدس في إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (اتفاق أوسلو ١) في عام ١٩٩٣، أو في الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق أوسلو ٢)، ووافقت على أن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي.

٣٧ - واستعرض السيد بوريس سياسات الاتحاد الأوروبي وممارساته بشأن القدس، مشيراً إلى أن الاتحاد بدأ يحمي عن موقفه الطويل الأمد بوصفه جهة ممولة وليس جهة فاعلة. وحصل هذا التحول في سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن القدس تدريجياً؛ ففي ستينيات القرن الماضي، دعت الجماعة الأوروبية إلى انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية؛ وفي السبعينيات، دعت إلى تدويل القدس، في وثيقة شومان؛ وفي الثمانينيات، أوضح الاتحاد الأوروبي أنه لن يقبل بأي تغيير في وضع المدينة. ومنذ عام ٢٠٠٠، اتخذ موقفاً مفاده أن القدس ينبغي أن تكون عاصمة لدولتين: إسرائيل وفلسطين.

٣٨ - وأشار السيد بوريس إلى أن مواقف الاتحاد الأوروبي تستغرق وقتاً لتتبلور وكثيراً ما تستند إلى القاسم المشترك الأدنى بين الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد. ووُضعت منظومة مفاهيم للصراع، احتلت فيها الولايات المتحدة مركز القرار، وأمسك فيها البنك الدولي بدفة القيادة، وتولى فيها الاتحاد الأوروبي التمويل، وقدمت فيها الأمم المتحدة المدد. وبعد اتفاقات أوسلو، كان الاتحاد الأوروبي مصدر أكثر من نصف موارد تمويل المؤسسات الفلسطينية وصرف حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً لدولة فلسطين من أجل بناء المؤسسات، بما في ذلك في إطار خطة سلام فياض. بيد أن دور الاتحاد الأوروبي بوصفه مجرد ممول بدأ يتغير تدريجياً، وأصبح الاتحاد أكثر فاعلية في الشق السياسي لهذه القضية. وفي عام ٢٠١٢، تضاربت الأصوات داخل الاتحاد الأوروبي بشأن طلب فلسطين للحصول على مركز الدولة التي لها صفة المراقب، لكن دول الاتحاد الأوروبي جميعها صوتت لصالح هذه الخطوة أو امتنعت عن التصويت، باستثناء تشيكيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمد الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية تلزم أعضاءه بوضع وسم واضح على المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية، والامتناع لقانون الاتحاد الأوروبي، والحيلولة دون إضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي عن اعتراضه الشديد على ما أعلنته إدارة الولايات المتحدة من سياسات بشأن القدس في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٧. بيد أن عناصر مفسدة ظهرت داخل الاتحاد، بمن فيهم رئيس وزراء اليونان الذي أشار في عام ٢٠١٥ إلى القدس باعتبارها العاصمة التاريخية لإسرائيل، إضافة إلى حضور النمسا وتشيكيا وهنغاريا في افتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس في أيار/مايو ٢٠١٨. وفيما يتعلق بحماية المدنيين الفلسطينيين، أسفر تصويت الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ على مشروع القرار ذي الصلة عن امتناع نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التصويت، في حين صوت باقي الأعضاء لصالحه.

٣٩ - وأشار السيد أميراف إلى الكيفية التي تطورت بها آراؤه من مناصر قوي لحق إسرائيل في قدس متصلة الأجزاء إلى فكرة قدس مشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وباعتباره شاباً نشأ في إسرائيل وابناً لناجين من المحرقة، كان يرى أن توحيد القدس تحت الحكم الإسرائيلي بالغ الأهمية. وفي عام ١٩٦٧، كان من بين الجنود الإسرائيليين الذين اقتحموا مدينة القدس القديمة واحتلوها. بيد أن توحيد المدينة لم يحقق السلام.

٤٠ - وهكذا، خلال الفترة التي قضاها في منصب نائب عمدة القدس، في ثمانينيات القرن الماضي، وضع السيد أميراف، مع سياسي فلسطيني، هو فيصل الحسيني، خطة لجعل القدس عاصمة لإسرائيل ودولة فلسطين معاً من خلال إنشاء عاصمتين في مدينة واحدة متصلة الأجزاء، استثناساً بنموذج روما - مدينة الفاتيكان. وتكون الأحياء الشرقية من القدس هي القدس عاصمة فلسطين، في حين تكون القدس الغربية عاصمة إسرائيل. وتكون المدينة القديمة، التي لا تمثل إلا كيلومتراً مربعاً واحداً من مساحة القدس التي تمتد على ١٣٠ كيلومتر مربع، مدينةً مفتوحةً تشترك في إدارتها إسرائيل وفلسطين. ولن توضع أي أعلام على جبل الهيكل، وسيكون مفهوم سيادة الله، وليس سيادة أي دولة، على جبل الهيكل هو المفهوم الذي يعالج الشواغل الرئيسية لليهود والمسلمين على حد سواء.

٤١ - وتم وضع هذا المشروع في عام ١٩٨٧، لكنه لم يحظ بموافقة الفلسطينيين ولا الإسرائيليين. وبالإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أُلقت السلطات الإسرائيلية القبض على السيد الحسيني وسجنته. وفي عام ٢٠٠٠، في أحد اجتماعات قمة كامب ديفيد، حاول السيد الحسيني والسيد أميراف مجدداً الترويج لخطتهما بصفتهم مستشارين في قضية القدس من كلا الجانبين، إلا أن المحادثات تعثرت، وهكذا تبخرت فرصة أخرى.

٤٢ - وأشار السيد أميراف إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد سخرت موارد من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الخمسة التالية سعياً إلى توحيد القدس، بيد أنه لم يتحقق أي هدف منها:

(أ) تحقيق الاعتراف الدولي بسيادة إسرائيل على القدس؛

(ب) تغيير المشهد الديمغرافي على أرض الواقع عن طريق توطين مليون يهودي في المنطقة ليصبح اليهود ٩٠ في المائة من سكان المدينة. وعلى الرغم من صرف بلايين الدولارات على البنى التحتية، لا يتعدى عدد اليهود الذين يسكنون حالياً القدس الشرقية ٣٠٠ ٠٠٠ يهودي، مقارنة بما مجموعه ٤٠٠ ٠٠٠ فلسطيني. وجاء ذلك نتيجة ضم أجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية في عام ١٩٦٧ بناء على مشورة غير حكيمة، وهي الأراضي المعروفة حالياً بالقدس الشرقية، ونتيجة محاولة توسيع المستوطنات في الضفة الشرقية وهو ما أدى إلى هجرة اليهود من القدس إلى الضفة الغربية. واستناداً إلى معدل الولادات الحالي، سيشكل الفلسطينيون بحلول عام ٢٠٣٢ أغلبية السكان في كامل مدينة القدس؛

(ج) جعل القدس المركز الاقتصادي لإسرائيل محل تل أبيب. وبدلاً من ذلك، أصبحت القدس أفقر مدينة في إسرائيل؛

(د) "أسرلة" الفلسطينيين في القدس، مثلما جرى مع عرب إسرائيل. بيد أن الفلسطينيين في القدس رفضوا الجنسية والإقامة الإسرائيليتين؛

(هـ) فصل قضية الأماكن المقدسة في القدس عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. بيد أن هذا الهدف لم يتحقق لأن إسرائيل لم تغتنم فرصة للسماح بتدويل الأماكن المقدسة، بعد حرب عام ١٩٦٧.

٤٣ - وأكد السيد أميراف أنه، نظراً لأهمية المدينة وكونها بؤرة الصراع، ينبغي ألا تترك القدس لتكون قضية من قضايا الوضع النهائي، بل ينبغي معالجتها، في المقام الأول، من خلال المفاوضات.

المناقشة

٤٤ - خلال المناقشة التي تلت، انتقد المشاركون سعي رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين إلى التقليل من أهمية القدس لدى الفلسطينيين. وأوضحوا أنه لا ينبغي تبرير الاحتلال أو إضفاء الشرعية عليه استناداً إلى طروحات دينية. وأشار المشاركون إلى أن الصهيونية أقحمت الدين في الصراع إذ استغلت الحركة الصهيونية الدين لاستحداث قومية. وما برح المجتمع الإسرائيلي يزداد تطرفاً ويدفع الفلسطينيين إلى اتباع السلوك نفسه. وثمة خطر بأن يؤدي استمرار الاحتلال إلى تحول الصراع من كفاح قومي إلى صراع بين ديارتين.

٤٥ - ورأى المشاركون أيضاً أن القرارات الانفرادية تقوض السلام والأمن وأنه لا يمكن فرض الحلول بالقوة. وجدد مجلس الكنائس العالمي تأكيد رفضه لقرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس ورفضه الخطاب النبوي الذي تردده بعض الكنائس الإنجيلية لكونه لا يعكس موقف المسيحيين الذين يعيشون في القدس وفي المنطقة. وشدد المجلس على أن مدينة القدس يجب أن تكون مدينة مشتركة بين اليهود والمسيحيين والمسلمين، والفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء؛ ويجب الحفاظ على الوضع التاريخي القائم واحترامه؛ ويجب الإبقاء على وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية.

٤٦ - وأوضح المتكلمون أن الفلسطينيين مستعدون ومنفتحون للتفاوض، لكن إسرائيل ترفض العودة إلى حدود عام ١٩٦٧. ولا يريد الأوروبيون أن تكون لهم سلطة الوساطة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، على الرغم من أن المنطقة جزء من الفضاء الأمني لأوروبا. وتعامل الولايات المتحدة إسرائيل بسياسة الترغيب، دون التهيب، وتحاول إسرائيل إفراغ القدس من الفلسطينيين. وعلى الرغم من إجبار ١٣٠.٠٠٠ فلسطيني على الخروج من المدينة، انتقل إليها أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ مستوطن إسرائيلي. وحالياً، يُعد الحرم القدسي الشريف أيضاً جزءاً من منطقة استيطان. وليس الفقرُ المشكلة الحقيقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنما مخيمات اللاجئين. واستناداً إلى ما علمه الفلسطينيون بشأن خطة السلام التي وضعتها إدارة الولايات المتحدة من البلدان العربية التي تواصل معها هذا البلد، ستكون هذه الخطة مأساة للفلسطينيين.

٤٧ - وأفاد أحد المشاركين من أوروبا بأن الاتحاد الأوروبي لا يريد أن يقوم بدور ريادي في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لأن عملية السلام تقوم على هيمنة أمريكية؛ وبأن الأوروبيين يحتفظون، في الوقت ذاته، ببطاقة الاعتراف بدولة فلسطين من أجل استخدامها في الوقت المناسب.

جيم - الجلسة العامة الثالثة

بلوغ سن الرشد تحت الاحتلال: الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية

٤٨ - اجتمع فريق الخبراء الذي ناقش موضوع "بلوغ سن الرشد تحت الاحتلال: الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية" برئاسة الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين في منظمة التعاون الإسلامي، سمير بكر، الذي تولى أيضاً إدارته. وتألف الفريق من ثلاثة خبراء وهم: منسقة مشروع في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، شروق النمري؛ وصحفي مستقل من القدس، علي غيث؛ والناطق الرسمي باللغة العربية ومدير الاتصال والإعلام في مكتب الأونروا في القدس، سامي مشعشع.

٤٩ - وفي معرض الحديث عن جيل ما بعد أوسلو، ركزت السيدة النمري على التحديات التي تواجه الفلسطينيين في القدس بسبب سياسات إسرائيل المتعلقة بالإقامة. ففي كل عام، يُجبر الفلسطينيون على تقديم وثائق متعددة، مثل عقود الإيجار وفواتير الماء والكهرباء، من أجل إثبات وضع الإقامة. وإضافة إلى ضرورة تقديم هذه الوثائق، ثمة صعوبات قائمة تتمثل في ضرورة الإقامة في القدس عدداً معيناً من السنوات دون مدد انقطاع طويلة عند الإقامة والمكوث خارج القدس، وذلك من أجل الحفاظ على وضع الإقامة. وتُحسب فترات انقطاع الإقامة على أساس عدد سنوات الإقامة داخل المدينة وخارجها، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تؤدي هذه الانقطاعات إلى إلغاء السلطات الإسرائيلية لوضع الإقامة. وتتضمن القواعد المعنية إجراءات مدنية معقدة، مثل تسجيل الزواج والمواليد، بالنسبة للفلسطينيين في القدس، وتهدف إلى عزل الفلسطينيين من القدس عن الضفة الغربية. وتتأثر أيضاً رخص السكن والبناء بقوانين تقييدية تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال، ويرتفع معدل رفض طلبات الحصول عليها، إذ يصل إلى ٨٧ في المائة من الحالات، ويؤدي ذلك إلى زيادة البناء العشوائي في القدس. وأعربت السيدة النمري عن أسفها إزاء عدم ورود إشارة سياسية واضحة إلى المقدسين الفلسطينيين في اتفاقات أوسلو، وبحول ذلك دون نشوء قيادة فلسطينية في المدينة.

٥٠ - وأوضح السيد غيث، في معرض حديثه عن سياسة التعليم في القدس الشرقية، أن الطلاب الفلسطينيين في القدس يرتادون نوعاً من أربعة أنواع من المدارس: (أ) مدارس الوقف، التي تديرها الأوقاف الإسلامية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وتعتمد المنهج الدراسي الفلسطيني الذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠١؛ (ب) ومدارس الأونروا، التي تعتمد المنهج الدراسي الفلسطيني، ولكن وجودها معرض للخطر بعد أن قلصت الولايات المتحدة الميزانية المخصصة للأونروا؛ (ج) والمدارس الخاصة، التي تموّل من رسوم دراسية عالية وتمويل مهم من إسرائيل؛ (د) والمدارس التي تخضع للإشراف المشترك بين وزارة التعليم في إسرائيل وبلدية القدس، وتعتمد المنهج الدراسي الإسرائيلي.

٥١ - وأوضح السيد غيث الكيفية التي أثر بها الاحتلال على المنهج الدراسي في القدس الشرقية وجعل المدارس تنتقل رويداً رويداً من المنهج الدراسي الفلسطيني إلى المنهج الدراسي الإسرائيلي. وهذا النهج هو وسيلة لاحتواء الجيل الجديد، وأبناء هذا الجيل قد يكونون بقدر خطورة نظرائهم الذين شاركوا في الانتفاضتين الأولى والثانية. وتُجر المدارس المتوسطة العربية على اعتماد المنهج الدراسي الإسرائيلي

مقابل الحصول على التمويل، وتخضع كتبها المدرسية لاستعراض صارم وللتعديل قبل طباعتها. وتدخل سياسة إسرائيل التعليمية في القدس الشرقية في إطار استراتيجية تطبيع الاحتلال.

٥٢ - وقدّم السيد غيث أمثلة عن بعض التحديات التي يواجهها سكان القدس الشرقية في مجال التعليم، منها ما يلي: تعدد السلطات؛ وإدماج الخطاب الإسرائيلي في المناهج الدراسية الفلسطينية؛ والعجز في قاعات الدراسة الذي يبلغ حالياً ٢٥٤٧ قاعة دراسة؛ وجدار الفصل؛ ونقص الأساتذة ذوي الكفاءات، الذين عادة ما يفضلون التدريس في المدارس الخاصة أو المدارس التي تديرها إسرائيل لما تقدمه من مجموعات تعويضات أكثر إغراء؛ وعدم اعتراف السلطات الإسرائيلية بشهادات إتمام الدراسة في المدارس الفلسطينية، وهو ما يمكن أن يؤثر على وضع إقامة أي مقدسي يختار الدراسة في الضفة الغربية؛ وعدم الاعتراف بشهادات المدارس الثانوية الفلسطينية. وتتسبب هذه التحديات في آثار من بينها ارتفاع معدل التسرب المدرسي، الذي يبلغ حالياً ٣٣ في المائة في صفوف الطلبة الفلسطينيين في القدس، والزواج المبكر.

٥٣ - واقترح السيد غيث رفع مستوى وعي الآباء والأمهات الفلسطينيين في القدس بشأن ممارسات البلدية ووزارة التعليم في إسرائيل التي تؤدي إلى ثغرات في المناهج الدراسية التي تفرضها إسرائيل، ولا سيما فيما يتعلق بتاريخ فلسطين والاحتلال؛ وتحفيز الأساتذة الأكفاء على التدريس في المدارس الفلسطينية؛ وزيادة التمويل من أجل الوفاء بمعايير البنى التحتية المادية الملائمة، بما في ذلك سد العجز في قاعات الدراسة؛ ورصد قطاع التعليم على الصعيد الدولي؛ والبحث فيما إذا كان المنهج الدراسي المفروض على الطلبة يراعي تراثهم الثقافي. وأشار إلى أن المقدسيين يبدون صموداً وهم قادرون على رسم مسار عمل جديد، لكنهم يحتاجون إلى مساندة المجتمع الدولي ليتسنى لهم الحصول على تعليم يفي بالمعايير الدولية مع الحفاظ على تراثهم الثقافي.

٥٤ - وفي معرض الحديث عن التحديات المتصلة بالعمالة ومباشرة الأعمال الحرة تحت الاحتلال، وصف السيد مشعشع الاحتلال الإسرائيلي بأنه مشروع مدروس ومبتكر ومعقد يزرع بسببه المقدسيون الفلسطينيون تحت ضغط يومي في سعيهم إلى تلبية أبسط الاحتياجات وينتابهم الخوف من سحب تصاريح إقامتهم. ومن بين النتائج المباشرة لهذا الوضع، أشار إلى زيادة معاناة الشباب وكبار السن الفلسطينيين من الأمراض المزمنة والانهيارات العصبية والاكتئاب. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الشباب مستهدفون بمحاولة أسرلة عقولهم ومثقلون بارتفاع الديون، فهم لا ينفكون عن المقاومة. وذكر أمثلة على حركات شباب ناجحة تكافح الاحتلال سلمياً، ومنها الحراك الذي واكب أحداث المسجد الأقصى في عام ٢٠١٧ ونقل سفارة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨.

٥٥ - بيد أن السيد مشعشع أعرب عن أسفه إزاء عدم وجود رؤية واستراتيجية إنمائيين فلسطينيين، وغياب التنسيق بين المنظمات العاملة في القدس الشرقية، بما فيها تلك التي تضم شباباً فلسطينيين، وكل ذلك أسهم في فشل الفلسطينيين في مكافحة آثار استراتيجية احتلالٍ مدروسة. وإضافة إلى هذه التحديات، فعمل منظمات المجتمع المدني وولاياتها موسميان، وثمة أيضاً مسألة تيسر وصول المنظمات الموجودة في الضفة الغربية إلى القدس الشرقية وتأثير هذه المنظمات.

٥٦ - وعند مناقشة التباينات بين الاستثمار في تدريب الشباب وتوفير فرص العمل لهم، أعطى السيد مشعشع مثلاً بمخيم شعفاط للاجئين، حيث عُرض على الشباب الذين دربتهم الأونروا الخيار بين الانتقال إلى تل أبيب وإيجاد عمل لائق أو البقاء في القدس والاكتماء بعمل مؤقت وهو ما سيقتضي

منهم اقتراض مبالغ هائلة من أجل الاستقرار. والتدريب المهني الذي يتلقاه الشباب الفلسطينيون في مخيم شعفاط لا يتسق مع واقع سوق العمل والفرص المتاحة لهم. ويؤكد ذلك استراتيجية الاحتلال الإسرائيلية المدروسة والمصممة بإحكام.

٥٧ - وأشار السيد مشعشع أيضاً إلى الجهود المبذولة لنزع الشرعية عن الأونروا لصالح السلطة القائمة بالاحتلال وعلى حساب الشعب الفلسطيني. وأوضح أن هذه الحملة بدأت تؤثر على حياة ٥,٤ ملايين لاجئ في القدس والضفة الغربية والمنطقة. وتأثرت بها جميع القطاعات، بما في ذلك التعليم والصحة والتدريب المهني وبرامج الإقراض. وإضافة إلى ذلك، زادت من الضغط النفسي الذي يعاني منه السكان، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون الشباب، وتسببت في حالات انتحار أحياناً. ولا ترتبط التحديات التي تعترض تقديم المساعدة بتخفيض الميزانية فحسب، وإنما أيضاً بالصعوبات العملية، ولا سيما الوصول إلى القدس.

٥٨ - ودعا السيد مشعشع إلى زيادة التنسيق والتخطيط بين المجتمع الدولي ومنظمات الشباب المحلية، ودعم استراتيجية الأونروا، لا سيما برامج التدريب المهني وبرامج الإقراض، في ضوء تخفيض الميزانية. وأكد في الختام على أنه لا ينبغي، عند التخطيط لتلك البرامج، إغفال المسألة الأساسية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي.

المناقشة

٥٩ - على الرغم من أن المشاركين قدموا عدداً من الاقتراحات لتحسين الفرص المتاحة للشباب، فقد ركزوا أساساً على التحدي الناشئ عن الاحتلال الإسرائيلي الذي يزداد عدوانيةً وتوسعاً. وأشار بعضهم إلى نظرة الفلسطينيين السلبية تجاه سلطاتهم الوطنية التي يرون أنها لم تقدم لهم ما يكفي من المساعدة. وأوضح المسؤولون الفلسطينيون أن القيود التي تعترض تنفيذ المشاريع سببها إسرائيل في كثير من الأحيان، حتى عند توفر التمويل من جهات مانحة خارجية، مثل البنك الإسلامي للتنمية ووكالة بيت مال القدس الشريف والاتحاد الأوروبي. وأشاروا أيضاً إلى أن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار كُلف بوضع خطة إنمائية استراتيجية قُدمت إلى قطر. ومع ذلك، لم يكن التمويل الذي تلقاه المجلس كافياً لتنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً.

٦٠ - واقترح مشاركون إسرائيليون أنه، أخذاً في الاعتبار أن الفلسطينيين، بمن فيهم الشباب، يمثلون ٣٠ في المائة من سكان المدينة، ينبغي زيادة إشراكهم في الحكم المحلي من خلال إنشاء قوائم انتخابية خاصة بهم ليكون لهم ممثلون في بلدية القدس ومن ثم يمكنهم الاستفادة من مواردها. وانتقد العديد من الحاضرين هذه الفكرة بشدة، موضحين أن مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات البلدية ستؤخذ بمثابة إضفاء للشرعية على الاحتلال الإسرائيلي وضم القدس الشرقية؛ وسيكون ذلك أشبه بدعوة مجتمع "معزول" إلى المشاركة في تحديد أفضل طريقة لفرض الاحتلال عليه. وذهب آخرون إلى أن الاقتراحات بأن المحتلين سيعاملون الفلسطينيين بإنصاف لو كانوا أكثر تعاوناً اقتراحاتٌ مخادعة، لأن الاحتلال، بحكم تعريفه، متحيز ووحشي. وشجعوا اللجنة على التركيز على ممارسات الاحتلال وعدم الانغماس في مناقشات بشأن الحكم المحلي والديناميات الداخلية.

٦١ - وفيما يتصل بمقاومة الشباب للاحتلال، أُشير إلى أنه بغض النظر عن النجاح الذي تحقّق خلال أحداث المسجد الأقصى، لا يزال الشباب، عموماً، يتعرضون للاحتجاز، وللتعذيب أحياناً، على أيدي

الإسرائيليين، ويشعرون بأن السلطات الفلسطينية نادراً ما تحاول مدّهم بالعون. واقترح التركيز على تمكين الشباب بدلاً من ذلك، من خلال التعليم والعمالة.

٦٢ - وأدان رئيس بعثة سفارة جمهورية فنزويلا البوليفارية في المغرب، **عمر نبيل ناصر سولورزانو**، الممارسات العسكرية الإسرائيلية وضم صوته إلى حركة بلدان عدم الانحياز تأييداً لموقفها الداعي إلى أن تتوقف جميع الانتهاكات والاستفزازات من جانب حكومة الولايات المتحدة، احتراماً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وأدان انتهاك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، والخسائر في الأرواح خلال مسيرة العودة الكبرى، ودعا إلى احترام حل الدولتين، واحترام حدود عام ١٩٦٧، وإعلان القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

دال - الجلسة العامة الرابعة

الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية والمجتمع الدولي

٦٣ - اجتمع فريق الخبراء الذي ناقش موضوع "الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية والمجتمع الدولي" برئاسة الممثلة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، **أنايانسي رودريغيز كامبخو**، التي تولت أيضاً إدارته. وتألّف الفريق من أربعة خبراء وهم: مدير وكالة بيت مال القدس الشريف، **محمد سالم الشرفاوي**؛ والمدير العام لمركز الأبحاث التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول، **هاليت إيرين**؛ ورئيس مركز البحوث الاستراتيجية في وزارة خارجية تركيا، **أفوك أولوتاش**؛ والممثل الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للضفة الغربية وغزة، **روبرتو فالنت**.

٦٤ - ووصف **السيد الشرفاوي** وكالة بيت مال القدس الشريف، التي أنشأتها منظمة التعاون الإسلامي ورأسها ملك المغرب، بأنها مؤسسة عربية إسلامية غير ربحية يتمثل غرضها في ترسيخ وصون الحقوق العربية والإسلامية في القدس ومساعدة الشعب الفلسطيني على الثبات على أرضه. وقال إن الوكالة نفذت عدداً من البرامج والمشاريع في قطاعات الصحة والتعليم والسكان، وأيضاً في مجال حماية التراث الديني والحضاري للمدينة. وتخصّصت الوكالة للقدس ميزانية قدرها مليوناً دولار. وتتمثل استراتيجيتها في مساعدة سكان القدس الشرقية في الحصول على الخدمات التي يدفعون عنها ضرائب وغرامات إلى حكومة إسرائيل دون أن تعود عليهم بأي استحقاقات.

٦٥ - وأشار **السيد الشرفاوي** أيضاً إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب في أوائل القرن الواحد والعشرين من أجل تسوية مظالم الماضي والتطلع إلى المستقبل؛ وحث الفلسطينيين على اتخاذ الخطوة نفسها. وأوضح أن دعم المغاربة للفلسطينيين في القدس ينبع من رابطتهم الأخوية مع المقدسين وشعورهم بالمسؤولية لدعم فلسطين، على الرغم من المسافة التي تفصل بين المغرب والشرق الأوسط، وأيضاً لأن إسرائيل، بعد حرب عام ١٩٦٧، هدمت حارة المغاربة في المدينة القديمة من أجل إتاحة فضاء للعبادة اليهودية عند الحائط الغربي. والأهم من ذلك، أن المساعدة تتجاوز إطار الصداقة مع الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين لأن المغرب يعتبر مدينة القدس مدينة وحدة وسلام للجميع.

٦٦ - وعرض **السيد أولوتاش** منظور تركيا بشأن قضية القدس. وأشار إلى أنه على الرغم من أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يبدو في ظاهره صراعاً بين إسرائيل وجيرانها، فهو في الواقع صراع

على قضية القدس عنصره الأساسي هو الاحتلال. وفي هذا السياق، ستؤدي "صفقة القرن" التي اقترحتها الولايات المتحدة إلى مزيد من النتائج الكارثية، لأن السلام لن يتحقق بتخطيط سياسي تتولاه أطراف ثالثة متحيزة وبممارسة الضغط على الفلسطينيين. وكل اتفاق لا يجعل القدس الشرقية عاصمة لفلسطين هو فكرةٌ مجهضة منذ بدايتها.

٦٧ - وقال السيد أولوتاش إن القدس بالنسبة لتركيا مسؤولية تاريخية لأنها موقع للتراث العثماني والإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلده عضو من الأعضاء الثلاثة في لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ١٩٤ (د-٣) للقيام بالوساطة بشأن الوضع النهائي لفلسطين. وحالياً، تؤيد تركيا حل الدولتين، وتشجع إجراء المفاوضات بشأن جميع قضايا الوضع النهائي، والانسحاب الكامل لإسرائيل من الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير.

٦٨ - وأشار السيد إيرين، في معرض حديثه عن جهود مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والموجود مقره في اسطنبول من أجل الحفاظ على تاريخ القدس وتراثها، إلى أن محنة القدس وفلسطين كانت الدافع نحو تأسيس منظمة التعاون الإسلامي في عام ١٩٦٩ وأن حل هذا الصراع لا يزال أهم قضية تنكب عليها المنظمة. ومن ثم، تشكل هذه القضية أحد المجالات ذات الأولوية التي يعكف عليها مركز الأبحاث، وهو الجهاز الثقافي لمنظمة التعاون الإسلامي، ويعمل بصددتها بجملة ونشاط منذ ما يقرب من أربعة عقود.

٦٩ - وتمثل أحد مشاريع البحوث الطويلة الأجل بشأن القدس في جمع الوثائق الرسمية من محفوظات الدولة العثمانية في اسطنبول ومواطن أخرى وتسخيرها لتكون أعمالاً مرجعية تاريخية عن المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ عام ٢٠١٦، نُشرت أربعة مجلدات في هذا الصدد. وفي عام ٢٠١٨، بدأ مركز الأبحاث مشروعاً بحثياً جديداً بشأن سجلات الأراضي والعقارات في فلسطين. ويوجد في محفوظات المركز للصور التاريخية أيضاً قسم مستفيض مخصص للقدس. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٦، نفذ المركز برنامجاً للحفاظ على الطابع المعماري شمل دراسات ودورات تدريبية وأعمالاً نظرية وتطبيقية من أجل وضع مبادئ توجيهية بشأن ترميم بعض المنشآت الأساسية في المدينة. وفي عام ٢٠١٦، أطلق المركز مشروع أطلس القدس، ومن خلاله نسق مهندسون معماريون ومخططون حضريون مع السلطات والجامعات الفلسطينية بشأن طرائق الحفاظ على التراث الإسلامي للقدس. ونظم المركز أيضاً مؤتمرين دوليين بشأن القدس في اسطنبول، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧.

٧٠ - وتحدث السيد فالنت عن دعم الأمم المتحدة للقدس الشرقية ووجه الانتباه إلى حق الفلسطينيين في التنمية. وفي معرض إشارته إلى الحالة الحرجة في القدس الشرقية، وفي دولة فلسطين بصفة عامة، سلط الضوء على تحديات من قبيل تقييد حقوق الإقامة في سياق الحالة السياسية السائدة؛ وزيادة التشريد، مثلما يشاهد في المجتمعات البدوية؛ والتجزؤ الجغرافي؛ وهدم المنازل؛ وفرض القيود على الحصول على خدمات الرعاية الصحية وخدمات التعليم وعلى فضاءات تعبير الشعب عن هويته؛ وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس. ومع ذلك، حث المشاركين على العمل على ألا تكون هذه التحديات رادعاً يحول دون ضخ رؤوس الأموال في القدس الشرقية، لأن المجتمع الدولي، في سعيه إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ينبغي أن

يكفل له أيضاً الحق في التنمية. وقد استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حشد موارد هامة للقدس الشرقية عن طريق الدعم الذي تقدمه منظمات، من قبيل منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، ودول أعضاء قريبة من فلسطين، مثل بلدان الخليج، وجنوب أفريقيا، والسويد، والنرويج، والهند، ما ساعد البرنامج الإنمائي في دعم قدرة الفلسطينيين على الصمود من خلال تقديم الخدمات لهم.

٧١ - وأشار السيد فالنت إلى أن مستويات الفقر في القدس الشرقية من أسوأ المستويات في الأرض الفلسطينية المحتلة، موضحاً أن وكالات الأمم المتحدة تعمل حالياً مع الحكومة الفلسطينية والشركاء في التنمية على وضع إطار جديد للتنمية القادرة على الصمود. وأخذاً في الاعتبار أن الدعم المباشر السنوي للميزانية من المجتمع الدولي إلى دولة فلسطين آخذ في التناقص، إذ انخفض من أكثر من ١,٧ بليون دولار سنوياً في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨، فإن الضرورة تدعو إلى تحسين التنسيق بين جميع الجهات صاحبة المصلحة.

المناقشة

٧٢ - خلال المناقشة التي تلت، وجه أحد المشاركين الانتباه إلى تقارير من وسائل الإعلام الإسرائيلية مفادها أن بعض البلدان العربية كانت تحذر إسرائيل من أنشطة تقوم بها تركيا في القدس وتحثها على عدم تسييس المعونة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

٧٣ - وفيما يتعلق بحماية التراث الثقافي للقدس، تم اقتراح أن تنشئ اليونسكو وجوداً دائماً لها هناك، أخذاً في الاعتبار التغييرات السريعة التي تحدث على الساحة وتحول المدينة، بما في ذلك أسماء الأحياء والشوارع. وأعرب المشاركون عن تقديرهم لمساهمات المغرب في القدس على الصعيدين الإنساني والدبلوماسي.

٧٤ - ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت حماس ممثلة في المؤتمر، وسبب غيابها إذا لم تكن كذلك، وعلى تعليق مفاده أن الإسرائيليين يخشون أن تصبح الدولة الفلسطينية المستقبلية "حماسستان" في قطاع غزة والضفة الغربية، أجاب المشاركون بأن تصوير وجود تهديد نابع من حماس ليس إلا أحدث محاولة في قائمة طويلة من المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تصوير الجماعات الفلسطينية على أنها تهديد، انطلاقاً من فتح/منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات إلى حماس حالياً. وبدلاً من التركيز على تهديد خارجي أو توقع إثبات حُسن السلوك من الفلسطينيين باستمرار، ينبغي للإسرائيليين أن يكونوا من بناء السلام من أجل إنهاء الاحتلال. وقد أظهر الجانب الفلسطيني بالفعل مرونة عن طريق الموافقة على حل الدولتين والقبول بـ ٢٢ في المائة من الأرض الفلسطينية التاريخية.

خامساً - الجلسة الختامية

٧٥ - أدلى مدير مديرية المشرق والخليج والمنظمات العربية والإسلامية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، فؤاد أخريف، بملاحظات ختامية باسم البلد المضيف. وشدد على أن رسالة الملك محمد السادس زادت من إشعاع المؤتمر وأشارت إلى موقف المغرب الواضح تجاه قضية فلسطين

وحقوق الفلسطينيين. وأفاد بأن الإمكانية الوحيدة لإيجاد تسوية منصفة وعادلة لهذا الصراع هي حل الدولتين، استناداً إلى القانون الدولي. وقال إن هذا المؤتمر مثلاً آخر على الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل إعمال حقوق الفلسطينيين. ودعا السيد أخريف المجتمع الدولي إلى مواصلة الالتزام بتحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

٧٦ - وأشار المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، إلى أن المؤتمر بدأ بداية قوية برسالة واضحة من الملك محمد السادس. ودعا المجتمع الدولي إلى تهيئة الظروف الكفيلة بإنهاء المسألة الحالية وقال إن إسرائيل لا يمكنها أن تستمر في قهر الفلسطينيين وإذلالهم وتوقع مع ذلك إحلال السلام. وأوضح السيد منصور أن فلسطيني القدس ظلوا يعانون من شكل متطور من أشكال التطهير العرقي. وقد مُنِعَ رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، أحياناً من إحداث تغييرات في وضع القدس نتيجةً لتضامن الفلسطينيين من جميع الأديان، كما تجلّى أثناء أداء صلوات في المسجد الأقصى وفي إغلاق كنيسة القيامة.

٧٧ - وأضاف السيد منصور قائلاً إن إسرائيل تجاهلت عرض الفلسطينيين بالموافقة على الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، وفي مقابل ذلك ركزت على حماس. وفي معرض الإشارة إلى الخسائر البشرية الجسيمة التي أسفرت عنها الاحتجاجات التي شهدتها غزة في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، دعا إلى توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين. وشدد على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل الدفاع عن حل الدولتين.

سادسا - المواضيع والتوصيات الرئيسية

٧٨ - فيما يلي بعض المواضيع والتوصيات الرئيسية التي انبثقت من مداولات المؤتمر:

- القدس هي قضية وضع نهائي ويجب تسويتها عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.
- ينبغي حشد المزيد من الجهود الدبلوماسية من أجل كفالة تنفيذ القرارات الدولية التي تحمي وضع المدينة وهويتها. والأهم من ذلك، ينبغي العودة بالصراع إلى مفهوم الشعبين والدولتين، وبنبغي النظر في قضايا الوضع النهائي في إطار مفاوضات الوضع النهائي.
- تسببت التطورات الأخيرة في تقليص آفاق إجراء جولات جديدة من عملية السلام ونالت من مصداقية الولايات المتحدة كوسيط. ومع ذلك، أعلنت الحكومة الفلسطينية في الآونة الأخيرة اقتراحاً تعرب فيه عن استعدادها للتفاوض بشأن حل الدولتين وإنهاء الاحتلال على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتعيد تأكيده.
- أسيء استخدام اتفاقات أوسلو لصرف النظر عن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. وأجبرت منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بدولة إسرائيل، ولم تعترف إسرائيل بدولة فلسطين مقابل ذلك. وكان ينبغي أن يقترن التزام الفلسطينيين بهذه الاتفاقات واستعدادهم لتأجيل المفاوضات بشأن وضع القدس بالتزام إسرائيل بتجميد الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- تظل الحكومة الفلسطينية منفتحة ومستعدة للتعاون مع الجماعات الفلسطينية الأخرى، مثل حماس، شريطة قبولها الكامل لحل الدولتين، وتقيدها بالقانون الدولي، وتبنيها للمقاومة الشعبية السلمية ولسلطة شرعية وحيدة، وتعاونها من أجل إجراء الانتخابات لإحياء الديمقراطية الفلسطينية.
- على الرغم من أن التركيز على وضع المقدسين وحقوقهم تحت الاحتلال يظل أمراً مهماً، لا ينبغي التقليل من أهمية قضية القدس واختزالها في مسألة إنسانية. ومن أجل تفادي سيناريو آخر شبيه بما وقع في غزة، ينبغي السعي إلى إيجاد حلول سياسية، إلى جانب النظر في مسألة الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية.
- في ضوء اتجاه الشباب الفلسطينيين منذ السنة الماضية إلى الاحتجاجات السلمية، لا سيما في أعقاب إغلاق المسجد الأقصى، يُشجّع المقدسيون على البقاء في مدينتهم واعتماد أشكال مقاومة غير عنيفة ضد الاحتلال الذي تزداد وسائله تطوراً. وتشجّع السلطات الفلسطينية المحلية على وضع استراتيجية إنمائية تعطي قيمةً لتمكين الشباب على مستويي المدينة والمحافظه.
- لا تزال المشكلة الأساسية تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي وإحجام إسرائيل عن الاعتراف بالشعب الفلسطيني على قدم المساواة، وتسبب ذلك في دينامية قوة المستعمر/المستعمر بين الشعبين. وفي ظل هذه الظروف، فإن مقترحات إسرائيل بأن يشارك الفلسطينيون من القدس الشرقية في الحكم المحلي من أجل تحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية هي دعوة إلى القبول بحكم الواقع بضم القدس الشرقية.
- استخدمت إسرائيل طروحات دينية لإضفاء الشرعية على الاحتلال مثلما استخدمت الحركة الصهيونية الدين لاستحداث قومية. ونتيجة لذلك، يؤدي استمرار الاحتلال إلى تحول الصراع من كفاح وطني إلى صراع بين ديانتين.
- ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، أن تضطلع بدور سياسي أكثر فاعلية، وألا تحصر إسهامها في تمويل التنمية.
- ينبغي أن يكون للمجتمع الدولي حضور في القدس من أجل ضمان حماية التراث الثقافي والتاريخي للمدينة، أخذاً في الاعتبار التهديد الناشئ عن توسيع المستوطنات وما ينجم عن ذلك من تحول.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في التنمية على الرغم من التحديات الناجمة عن الاحتلال، بما في ذلك القيود المفروضة على الإقامة، وهدم الممتلكات، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية.
- يندرج استهداف إسرائيل لقطاع التعليم الفلسطيني ضمن استراتيجيتها لتطبيع الاحتلال.
- ينبغي لمنظمات المجتمع المدني وحكومة فلسطين ووكالات التمويل أن تحسّن التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالبرامج الموجهة للشباب في القدس الشرقية. وينبغي أن تراعي المساعدة الحالة السياسية في القدس الشرقية وعزلتها عن الضفة الغربية، ومسألة الوصول إليها.

- بالنظر إلى تخفيض ميزانية بعض الوكالات الإنمائية، ثمّة حاجة إلى الاستثمار في برامج التدريب المهني وبرامج الإقراض الموجهة إلى الشباب الفلسطينيين.
- ينبغي التركيز، في المؤتمرات المقبلة، على ما ترتكبه السلطة القائمة بالاحتلال من انتهاكات وعلى اختلال ميزان القوى بين طرفي الصراع، بدلاً من التركيز على فرص تحسين التنمية والحوكمة المحليتين.
- ينبغي أيضاً أن تُعقد مؤتمرات واجتماعات مقبلة بشأن قضية القدس خارج العالم العربي الإسلامي.

المرفق الأول

البرنامج

اليوم الأول

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الرباط

الجلسة الافتتاحية (الجزء الأول) ١٥:٠٠

بيان يدلي به

ممثل المغرب:

ناصر بوريطة

المؤتمر الصحفي ١٥:٣٠

حفلة استقبال في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ١٦:٠٠

اليوم الثاني

فندق صومعة حسان

الجلسة الافتتاحية (الجزء الثاني) ١٠:٥٠-١٠:٠٠

بيانات يدلي بها

ممثل الأمم المتحدة:

ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية

ممثل منظمة التعاون الإسلامي:

سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين

ممثل دولة فلسطين:

محمد اشتية

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف:

فودي سيك

الجلسة العامة الأولى ١٣:٠٠-١١:٠٠

الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية اليوم

عبد الله صيام

نائب محافظ القدس

الاستراتيجية الفلسطينية للقدس الشرقية

لارا فريدمان

مؤسسة السلام في الشرق الأوسط

التطورات السياسية الأخيرة بشأن القدس

دانييل سيدمان

منظمة القدس الدنيوية
التدابير الإسرائيلية في القدس الشرقية

آمنه بدران

جامعة القدس
الإقامة والمنفى

الجلسة العامة الثانية

١٨:٠٠-١٥:٠٠

قضية القدس في القانون الدولي والتزامات الدول الأعضاء**زياد أبو زياد**

وزير شؤون القدس سابقا
أحكام القانون الدولي المنطبقة على قضية القدس

موشي أميراف

أستاذ في الجامعة العبرية في القدس
عدم امتثال إسرائيل وعمل المجتمع المدني

ديميتريس بويريس

أستاذ مساعد للعلاقات الخارجية الأوروبية
سياسات وممارسات الاتحاد الأوروبي

حفل استقبال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف ومنظمة التعاون الإسلامي في فندق صومعة حسان

١٨:١٥

اليوم الثالث**فندق صومعة حسان****الجلسة العامة الثالثة**

١٣:٠٠-١٠:٠٠

بلوغ سن الرشد تحت الاحتلال: الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية**شروق النمري**

مؤسسة الرؤيا الفلسطينية
منظورات جيل ما بعد أوسلو

علي غيث

صحفي مستقل
سياسة التعليم في القدس الشرقية

سامي مشعشع

الاتصال والإعلام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

العمالة ومباشرة الأعمال الحرة تحت الاحتلال

الجلسة العامة الرابعة

١٧:٠٠-١٥:٠٠

الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية والمجتمع الدولي

محمد سالم الشرفاوي

مدير وكالة بيت مال القدس الشريف

دعم المغرب للقدس الشرقية

أفق أولوتاش

رئيس مركز البحوث الاستراتيجية، وزارة خارجية تركيا

منظور تركيا بشأن قضية القدس

هاليت إيرين

المدير العام لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية التابع لمنظمة

التعاون الإسلامي

دعم منظمة التعاون الإسلامي للقدس الشرقية

روبرتو فالنت

الممثل الخاص للمدير، برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي

دعم الأمم المتحدة للقدس الشرقية

الجلسة الختامية

١٨:٠٠-١٧:١٥

بيانات يدي بها

رئيس اللجنة:

فودي سيك

ممثل المغرب:

ممثل دولة فلسطين:

رياض منصور

المرفق الثاني

موجز الرئيس

انعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس تحت عنوان "قضية القدس بعد ٥٠ عاما من الاحتلال وبعد مرور ٢٥ عاما على اتفاقات أوسلو"، في الرباط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبدعم من منظمة التعاون الإسلامي. وقبل انعقاد المؤتمر، عقد وفد من اللجنة، في ٢٦ حزيران/يونيه، اجتماعا ثنائيا مع كل من رئيس لجنة الخارجية في مجلس النواب (الغرفة الأولى من البرلمان المغربي)، يوسف الغري، ونائب رئيس مجلس المستشارين (الغرفة الثانية من البرلمان المغربي)، عبد الحكيم بنشماش. كما عقد الوفد اجتماعا ثنائيا مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، ناصر بوريطة.

وكان المؤتمر، الذي جمع خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين وممثلين عن السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني، مناسبة لتقديم معلومات محدثة عن الحالة الراهنة في القدس الشرقية، ودراسة آخر التطورات القانونية التي تؤثر على الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين، واستكشاف السبل العملية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي دعم قدرة المدينة على الصمود وتنمية المدينة، ولا سيما شبها. وإضافة إلى ذلك، كان اللقاء مناسبة للمشاركين لكشف فرص تقديم الدعم الدولي والإقليمي مع الحفاظ على حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية.

وخلال الجلسة الافتتاحية، أعاد **الملك محمد السادس**، ملك المغرب ورئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في رسالة تلاها نيابة عنه وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ناصر بوريطة، تأكيد رفضه لنقل السفارات إلى القدس وأي تغيير في الوضع القانوني أو السياسي أو التاريخي للقدس، لأن هذا من شأنه أن يقوض الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين. ودعا أيضا إلى حشد المزيد من الجهود الدبلوماسية وإلى عمل ميداني يهتم بالجوانب التنموية والاجتماعية والإنسانية. وعلى وجه التحديد، وفيما يتصل بالمؤتمر المعقود في الرباط، اقترح الملك النظر في إمكانية تنظيم بعض دورات هذا المؤتمر في بلدان من خارج العالم العربي والإسلامي.

وأشار الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الأمم المتحدة، **ميروسلاف ينتشا**، إلى أن القدس هي قضية وضع نهائي يتعين حلها من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين استنادا إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وأكد أن من المهم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراءات منسقة فعالة، إذ باتت تتآكل عقود من التقارب ومن توافق الآراء العالمي، مشيرا إلى أن التطورات الأخيرة في القدس، التي تتعارض مع توافق الآراء الدولي وقرارات مجلس الأمن، من شأنها أن تشجع الأصوات المعارضة في كلا الجانبين وتزيد تقويض أي آمال في التوصل إلى حل سلمي ومستدام.

وتلا الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين في منظمة التعاون الإسلامي، **سمير بكر**، رسالة من الأمين العام للمنظمة، **يوسف العثيمين**، تدعو المجتمع الدولي إلى التدخل بمسؤولية وفاعلية من أجل حماية رؤية حل الدولتين من خلال الانخراط في رعاية عملية سياسية متعددة الأطراف استنادا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وجدد التعبير عن رفض منظمة التعاون الإسلامي لقرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، معربا عن أسفه إزاء فشل مجلس الأمن في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي.

وأفاد ممثل دولة فلسطين، وزير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، محمد اشتية، بأن عناصر حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي معروفة جيدا وتحظى بشبه توافق في المجتمع الدولي. بيد أن المفاوضات من خلال الوساطة الوحيدة للولايات المتحدة فشلت لأن هذا البلد ليس وسيطا عادلا. وكرر السيد اشتية الإشارة إلى خطة النقاط الثماني التي قدمها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، مضيفا أن الفلسطينيين سيرحبون بمؤتمر دولي وبآلية لإنهاء الصراع على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية. وبالإشارة إلى الانقسامات الفلسطينية الداخلية، أضاف أن السلطة الفلسطينية بقيادة السيد عباس ما زالت منفتحة ومستعدة للتعاون مع جماعات أخرى، مثل حماس، بشرط قبولها الكامل لحل الدولتين، وتقيدتها بالقانون الدولي، وتبنيها للمقاومة الشعبية السلمية ولسلطة شرعية وحيدة، وإجراء الانتخابات لإحياء الديمقراطية الفلسطينية.

وأعاد رئيس اللجنة، فودي سيك (السنغال)، تأكيد رفض اللجنة للقرار الذي اتخذته مؤخرا الولايات المتحدة وبلدان أخرى بنقل سفارتها إلى القدس، في انتهاك للقانون الدولي. وبعد أن أشار إلى أن من واجب المجتمع الدولي دعم السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية من الناحيتين الأخلاقية والسياسية، ومن خلال الدبلوماسية، وكذلك من الناحية المادية، أشار إلى الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في مجالي الدبلوماسية وبناء القدرات - مثل عقد المؤتمرات وإجراء الزيارات الثنائية وتنظيم العديد من الدورات التدريبية لصالح الموظفين المدنيين الفلسطينيين - إسهاما في تحقيق الهدف الأكبر للشعب الفلسطيني ألا وهو إحقاق حقوقه غير القابلة للتصرف.

وخلال حلقة النقاش الأولى بشأن موضوع "الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية اليوم"، عرض المتكلمون السياسة الإسرائيلية المتمثلة في تنفيذ قرارات أحادية الجانب - مثل تلك المتعلقة بتوسيع المستوطنات وبناء الجدار وفرض القيود على وضع الإقامة للفلسطينيين في القدس - بغية تأكيد الزعم القائل بأن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل، وذلك بهدف جعل القرارات لا رجعة فيها. وتناولوا أيضا دوافع القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة في ظل الإدارة الحالية وآثارها، ومن بينها أنه بدلا من سحب قضية القدس من طاولة المفاوضات، جلبت مزيدا من الاهتمام للقضية على مستوى المجتمع الدولي. وفي حلقة النقاش، سلط المشاركون الضوء أيضا على نشأة وكذا على الوضع الراهن لنظام الإقامة الإسرائيلي الخاص بالفلسطينيين في القدس، الذي يهدف إلى تحويلهم إلى أقلية في مدينتهم لا تتمتع بكامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ودعا المشاركون إلى إطلاق مبادرات لبقاء فلسطينيي القدس في المدينة؛ وأشاروا أيضا إلى الدور الذي يؤديه البرلمان في دعم الشعب الفلسطيني. وحذر آخرون من إغفال الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. واتفق الجميع على أن الحاجة تدعو إلى تدعيم المجتمع الفلسطيني في القدس، بما في ذلك تراثه ومؤسساته.

وفي حلقة النقاش الثانية بشأن موضوع "قضية القدس في القانون الدولي والتزامات الدول الأعضاء"، أشار المشاركون إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) والوضع الدولي لكامل المدينة، اللذين جعلها قضية وضع نهائي في إطار المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ودرسوا الانخراط الحذر من جانب الاتحاد الأوروبي والتصدعات الأخيرة في توافق الآراء السياسي في هذه الكتلة الإقليمية، وبحثوا الأسباب التي جعلت حل قضية القدس يتعذر في جولات المفاوضات السابقة. وأثناء المناقشة، أشار المتكلمون إلى تصلب المواقف السياسية في إسرائيل وإلى دينامية قوة المُستعمر/المُستعمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ودعوا الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بدور أكثر فاعلية، وإلى الوفاء بالتزامه بحماية حقوق

الإنسان. ولدى تناول الأسباب التي جعلت الإسرائيليين والفلسطينيين يفشلون حتى الآن في التوصل إلى اتفاق، أشار المشاركون إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في الاحتلال الإسرائيلي، وإحجام الإسرائيليين عن الاعتراف بالشعب الفلسطيني على قدم المساواة.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، ركزت حلقة النقاش الثالثة بشأن موضوع ”بلوغ سن الرشد تحت الاحتلال: الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية“، على العقبات التي يواجهها جيل الشباب في الحفاظ على حقهم في العيش في المدينة، والحصول على التعليم، وإيجاد مستقبل صالح للعيش. وردد المتكلمون الذين يمثلون الشباب الفلسطيني الدعوات التي وُجّهت في حلقات نقاش سابقة لزيادة الدعم السياسي والإنمائي الدولي. كما أبرز المشاركون في حلقة النقاش دعم الأمم المتحدة للقدس الشرقية. وحاجج متكلمون بأن قبول الاقتراحات الداعية إلى مشاركة فلسطيني القدس الشرقية في الانتخابات البلدية الإسرائيلية، التي من شأنها أن تساعد في زيادة مخصصات الميزانية لأحيائهم، سيكون بمثابة قبول بضم إسرائيل للأرض المحتلة وإضفاء الشرعية عليه. ولاحظ آخرون أن مهمة الشركاء الإسرائيليين في السعي إلى السلام ليست تقديم المشورة إلى الفلسطينيين بشأن كيفية التكيف مع الاحتلال، بل العمل داخل مجتمعاتهم المحلية بهدف إنهاء الاحتلال.

وفي حلقة النقاش الرابعة بشأن موضوع ”الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية والمجتمع الدولي“، أبرز المتكلمون إسهامات الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية - بما في ذلك إسهامات تركيا، ووكالة بيت مال القدس الشريف، ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وبرنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني - في القدس الشرقية، من أجل دعم سكانها في مجالي المعونة الإنمائية والقدرة على الصمود وفي المحافظة على هوية المدينة التاريخية والثقافية. وخلال المناقشة، عبر المشاركون عن تقدير قوي للدعم الإقليمي ولدعم الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني، ووجهوا دعوات إلى وجود دائم لمنظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في القدس كضمانة ضد مزيد من التغييرات الإسرائيلية. وردا على استفسار بشأن عدم حضور أي ممثل عن حماس في المؤتمر، وهي سلطة الحكم الواقع في قطاع غزة، أشار المشاركون إلى أن تركيز إسرائيل والولايات المتحدة على حماس ليس سوى مرحلة جديدة في مسعى طويل الأمد لوضع عبء الامتثال على الجانب الفلسطيني؛ في حين أن المشكلة الأساسية تكمن في الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والسكان الفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك، ففي حين أن اللجنة تحاول دائما دعوة الفلسطينيين من غزة - وإن لم يكن حماس كمنظمة - لحضور مؤتمراتها، فإن إسرائيل لا تصدر تصاريح للخروج.

وشهدت الجلسة الختامية إلقاء بيانين من كل من البلد المضيف ودولة فلسطين. فقد أشار **فؤاد أخريف**، مدير مديرية المشرق والخليج والمنظمات الإسلامية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، إلى أن رسالة الملك محمد السادس قد ارتقت بالمؤتمر وبينت الموقف الواضح للمغرب إزاء فلسطين والحقوق الفلسطينية. وتكمن الإمكانية الوحيدة للتوصل إلى تسوية منصفة وعادلة للصراع في حل الدولتين استنادا إلى القانون الدولي. وأفاد المتكلم أن المؤتمر يندرج في إطار الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إعمال الحقوق الفلسطينية. ودعا السيد أخريف الجميع إلى مواصلة الالتزام باستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد **رياض منصور**، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، أهمية مضاعفة الجهود المبذولة للدفاع عن حل الدولتين، إذا كان المجتمع الدولي، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، لا يريد أن يرى المزيد من التدهور في الحالة. ودعا المجتمع الدولي إلى تهيئة

الظروف التي يمكن فيها للجميع إنهاء المأساة الحالية، وقال إن إسرائيل لا يمكن أن تظل تضطهد وتهين الفلسطينيين، ومع ذلك تنتظر السلام.

ملاحظة: هذا الموجز محاولة لتقديم صورة عامة عن مداولات المؤتمر. وستنشر شعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريراً مفصلاً، يشمل المسائل المحددة التي جرى تناولها خلال المناقشات التحويرية.

المرفق الثالث

رسالة الملك محمد السادس، ملك المغرب

رسالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، التي تلاها وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، ناصر بوريطة، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، الذي نظمتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بدعم من منظمة التعاون الإسلامي، في الرباط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨

وزعت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ترجمات لهذه الرسالة إلى اللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

الحمد لله،

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الخامس حول القدس، الذي تعزز الرباط باحتضانه، مرحبين بكم جميعا ضيوفا كراما على أرض المملكة المغربية.

ونود في البداية، أن نؤكد مجدداً أن ارتباطنا بالقضية الفلسطينية، دعماً موصولاً، ومساندة مطلقة، وتضامناً وثيقاً، هو عهد أخذه المغرب على نفسه، عهد لا رجعة فيه، إلى أن يسترجع الشعب الفلسطيني كل حقوقه غير القابلة للتصرف، باعتبارها حقوقاً مشروعة بقوة القانون الدولي، وحقائق الأرض، وشهادة التاريخ.

إن هذه الدورة تختلف كثيراً عن سابقتها، لأنها تنعقد في سياق مستجدات خطيرة، تتمثل في قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، وإقدامها على افتتاح هذه السفارة بشكل رسمي بتاريخ ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وهي خطوة اعتبرناها، نحن في المغرب وعلى الفور، مرفوضة وتعارض مع القانون الدولي، ومع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

لذلك بادرنا بصفتنا رئيس لجنة القدس، إلى استباق الإعلان عن هذا القرار بتوجيه رسالتين إلى كل من فخامة الرئيس الأمريكي، السيد دونالد ترامب، ومعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، أكدنا فيهما أن أي مساس بالوضع القانوني والسياسي والتاريخي للقدس، ستكون له تداعيات خطيرة على السلام في المنطقة، ويقوض الجهود الدولية الهادفة لخلق أجواء ملائمة لاستئناف مفاوضات السلام، قصد إيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

كما أكدنا لأخينا فخامة الرئيس محمود عباس، رفض الخطوة الأمريكية، وتضامناً من المغرب المطلق، والتزامه القوي ببذل كل الجهود الممكنة، لتعبئة المجتمع الدولي، من أجل نصرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

حضرات السيدات والسادة،

إن القرار الأمريكي يعد خطوة تتجاوز الشرعية الدولية، ومساسا بقواعد هذه المرجعية، ويتنقص من هبة المنظومة الدولية، ويهدد الأمن والاستقرار داخل المنطقة وخارجها.

ونظرا للمستجدات المقلقة والخطيرة التي تبعته، فإننا نعتبر أن الإصرار والتشبث بتنظيم هذه الدورة في موعدها، يجسد الوعي الدولي بأهمية تجاوز كل الصعاب، التي ما تزال تحول دون تسوية هذا الصراع، ويبقي على الأمل بإيجاد طريق سالك يقود إلى هذه التسوية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد قام الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس مفاهيم مغلوطة، وظل يتغذى بأفكار خاطئة ومضللة، ويخضع لرؤى ضيقة، إلى أن أصبح صعبا ومعقدا. ورغم ذلك، فإن الفرصة ما تزال متاحة للتعاطي معه كمجرد صراع يمكن إنهاؤه، وليس قضاء أو قدرا محتوما يجب تقبله.

إنه صراع قابل للتسوية، إذا ما تم التخلي عن الأوهام والحنين إلى الماضي، والتخلي بروح الواقعية والتطلع للمستقبل. ومن ثم، فإنه يتطلب تفاعلا عقلانيا مع التاريخ، من خلال الانخراط في ديناميته الإيجابية، التي تدفع إلى الأمام نحو مستقبل أفضل، والقطع مع الأفكار السلبية الهدامة، التي تجر أصحابها للوراء.

لقد طال أمد هذا الصراع بشكل يبعث على الكثير من الحسرة والأسف، وهو الذي خلف، ولا يزال، العديد من الضحايا الأبرياء، وفوت، ولا يزال، فرص النماء والعيش بحرية وأمان على العديد من الأجيال، وأحدث، ولا يزال، مزيدا من الشرخ والانقسام في صفوف المجتمع الدولي.

والأخطر من ذلك، أنه كلما استمر العجز والتقاعس في معالجته، كلما ازدادت تسويته صعوبة وتعقيدا، وازداد وقعه على المنطقة والعالم تأزما وكارثية.

إن طول مدة هذا الصراع، والجمود السياسي الذي يطبعه، منذ سنة ٢٠١٤، لا ينبغي أن يتحوّل إلى عامل كلل أو ملل، أو يفسح المجال أمام مواقف سلبية وقرارات مجحفة، تعمق الشعور بالغبن والتذمر لدى الفلسطينيين، وتزج بهم في حالة من التطرف واليأس.

لذا، فقد أصبح من واجب المنتظم الدولي الإسراع بتوحيد الجهود، من أجل وضع هذا الملف على طاولة التسوية التفاوضية المنصفة والأمنة، وفق مسار محكم، يقوم على رؤية واقعية وجدولة زمنية محددة، ويستند إلى المرجعيات القائمة، وينخرط فيه الطرفان بجديّة وإرادة ومسؤولية.

كما يجب على القوى الدولية الوازنة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى القوى الإقليمية المؤثرة، القيام كل من موقعه، بدور مسؤول ومنصف.

حضرات السيدات والسادة،

إن انسداد الأفق السياسي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي تذكّيه قرارات أحادية الجانب، وممارسات مستفزة للشعور الوطني الفلسطيني، هو السبب الرئيسي في خلق حالات الاحتقان، التي تؤدي إلى أعمال العنف المتبادل، والاستخدام المفرط للقوة من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تجلّت مظاهر هذا الاحتقان في قطاع غزة، خلال مسيرات العودة، ذات الطابع السلمي والرمزي عند الشريط الحدودي للقطاع، التي ردت عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق الرصاص الحي مباشرة على المتظاهرين، مما أدى إلى استشهاد العشرات، وجرح المئات، من بين الفلسطينيين المدنيين العزل.

وقد بادرت المملكة المغربية في حينه إلى التعبير عن إدانتها ورفضها لهذا السلوك الإسرائيلي الخطير والمنافي للقانون الدولي، وعن حزننا الشديد إزاء هذه الأحداث المأساوية، التي تفاقم المعاناة الإنسانية لدى أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق.

وحرصاً منا على المساعدة على تخفيف هذه المعاناة، وتجسيدها لتضامنا الميداني والملموس مع أشقائنا الفلسطينيين، فقد أقدمنا على مبادرة إنسانية، وأشرفنا شخصياً على إطلاقها، بتزامن مع شهر رمضان الفضيل. وقد همت قطاع غزة، وتم توسيعها لتشمل القدس الشريف ورام الله.

كما عملنا على إقامة مستشفى ميداني تابع للقوات المسلحة الملكية المغربية في قطاع غزة، يتوفر على مجموعة من التخصصات الطبية، بما فيها طب الأطفال، وجراحة العظام، والجهاز الهضمي والعيون والأذن والأنف والحنجرة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تعددت الندوات والمؤتمرات حول القدس. وهي مبادرات محمودة ومرحب بها، طالما كانت أسسها سليمة ونواياها صادقة، وطالما صبت في خدمة القضية، بما يمكن أن تحمله من أبعاد تضامنية وتنويرية، ومواقف داعمة ومساندة، وتوصيات واقعية وبناءة.

إلا أننا يجب أن نستحضر أن القدس بحاجة إلى حشد المزيد من الجهود الدبلوماسية، لاستصدار قرارات دولية ملزمة تحميها وتحافظ على طابعها الروحي والحضاري والقانوني، وإلى عمل ميداني يهتم بالجوانب التنموية والاجتماعية والإنسانية، التي من شأنها مساعدة أهلها الفلسطينيين على الصمود في وجه سياسات التشريد والإبعاد والتهجير، التي تمارس في حقهم.

وهذه المقاربة هي التي نعتمدها، بصفتنا رئيس لجنة القدس، سواء من خلال الاتصالات المنتظمة والمكثفة مع قادة الدول المؤثرة والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، أو من خلال العمل الميداني المتواصل الذي تقوم به، بتوجيهات منا وتحت إشرافنا، وكالة بيت مال القدس الشريف، التي استطاعت إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الهامة في المدينة المقدسة، شملت قطاعات الإسكان والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعناية بالمرأة والطفولة والشباب والفئات في وضعية صعبة.

حضرات السيدات والسادة،

إن القدس بحاجة إلى تسوية سياسية واقعية ومنصفة، تفضي إلى تحديد وضعها النهائي، من خلال مفاوضات مباشرة بين طرفي الصراع، وتستند إلى المرجعيات الدولية القائمة. وهنا تكمن مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله في ضرورة العمل على بلوغ هذه التسوية، من خلال الدفع نحو إحياء العملية السلمية، والإشراف عليها، ومواكبة طرفيها.

فالقدس ليست قضية تخص ديانة دون سواها، أو شعبا دون آخر، أو دولة بعينها، بل هي قضية شعبي ودولتين، وحلها يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وجهدا جماعيا منسقا، ورعاية دولية أساسها التجربة، والنفوذ، والقدرة على التأثير، والحياد.

وهو ما يتطلب حشد كل الإيرادات المخلصة، في إطار جامع يوحدنا ويخضعها لآلية جماعية متوازنة، تساعد طرقي الصراع على الالتزام بالقانون الدولي، والشرعية الدولية، والاتفاقيات والتفاهات الثنائية، وعدم استباق الحلول بخصوص أي من قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمتها قضايا القدس والاجئين والحدود، والالتزام بالعمل على معالجتها في إطار مفاوضات الحل النهائي.

إن القدس كانت وستظل فضاء للتعايش والتسامح، وتراثا جماعيا مشتركاً لأتباع الديانات السماوية، يتعين على الجميع المساعدة على صونه والمحافظة عليه، بما يقتضيه الأمر من تعبئة هادفة، وجهود صادقة، وأفكار صائبة.

ولإعطاء مضمون ملموس لهذا المفهوم الذي يعكس أهمية القدس ورمزيتها العالمية، فلني أدعو إلى النظر في إمكانية تنظيم بعض دورات هذا المؤتمر الدولي، في بلدان من خارج العالم العربي والإسلامي.

وفقكم الله، وعلى طريق الخير، وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم، سدد خطاكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* * *

المرفق الرابع

قائمة المشاركين

المتكلمون

وزير شؤون القدس سابقا	زياد أبو زياد
أستاذ العلوم السياسية، الجامعة العبرية في القدس	موشي أميراف
رئيسة دائرة العلوم السياسية	آمنه بدران
جامعة القدس	
أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية	ديميتريس بويرس
جامعة أمستردام	
مدير الشؤون العامة والإعلام	محمد سالم الشرقاوي
وكالة بيت مال القدس الشريف	
المدير العام لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي	هاليت إيرين
رئيسة مؤسسة السلام في الشرق الأوسط	لارا فريدمان
صحفي مستقل	علي غيث
الناطق الرسمي، مدير الاتصال والإعلام	سامي مشعشع
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	
منسقة مشروع، مؤسسة الرؤيا الفلسطينية	شروق النمري
مدير منظمة القدس الدنيوية	دانييل سيدمان
نائب محافظ القدس، السلطة الفلسطينية	عبد الله صيام
رئيس مركز البحوث الاستراتيجية في وزارة خارجية تركيا	أوفوك أولوتاش
الممثل الخاص للمدير، برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	روبرتو فالنت

وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الممثل الدائم للسنغال	فودي سيك
لدى الأمم المتحدة	
رئيس اللجنة، نيويورك	
الممثلة الدائمة لكوبا	أنايانسي رودريغيز كامبخو
لدى الأمم المتحدة	
نائبة رئيس اللجنة، نيويورك	
الممثل الدائم لإندونيسيا	ديان تريانسياه دجاني
لدى الأمم المتحدة	
نائب رئيس اللجنة، نيويورك	
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة	رياض منصور
مراقب في اللجنة، نيويورك	

ممثل الأمين العام

الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	ميروسلاف ينتشا
الأمم المتحدة	
بلاز دوبروسي، مساعد الأمين العام المساعد	
إدارة الشؤون السياسية، نيويورك	

الحكومات

أحمد بنيمينية، سفير	الجزائر
أحمد بنيجي، سكرتير أول	
السفارة، الرباط	
ماريا فرناندا كانياس، سفيرة	الأرجنتين
السفارة، الرباط	
سيغليندي فيديلي دي كاترانو، قائمة بالأعمال	النمسا
السفارة، الرباط	
نايل غوجاييف	أذربيجان
السفارة، الرباط	

البحرين	خالد سلمان جبر المسلم السفارة، الرباط
بنغلاديش	سلطانة ليلي حسين، سفيرة السفارة، الرباط
البرازيل	خوسيه أومبرتو دي بريتو كروز، سفير إديسون لويز دا روزا جونيور، سكرتير، الشؤون السياسية السفارة، الرباط
شيلي	ألكس غيخر، سفير نيكولاس فراخولا، مستشار سياسي السفارة، الرباط
الصين	فو يو، ملحق جو كيوي، مستشار أول فو يو، سكرتير ثان وانغ لينغلين، سكرتير ثالث السفارة، الرباط
كرواتيا	دويتش دافور، سكرتير أول السفارة، الرباط
قبرص	سيفاغ أفديسيان، مستشار أول وزارة الخارجية
الدانمرك	زينب عباد الأندلسي، مساعدة شخصية للسفير وموظفة للشؤون الثقافية مالين سيغاد، متدربة في قسم الشؤون السياسية السفارة، الرباط
جيبوتي	إبراهيم بيلة دعالة، سفير السفارة، الرباط
الجمهورية الدومينيكية	غريسيا بيكاردو دي كامبس، سفيرة السفارة، الرباط

إيلينا كاتيا كريستين تونيف، سكرتيرة أولى	فرنسا
رافائيل دُوليون، مساعد، متدرب	
السفارة، الرباط	
بارتيليمي لوبوسي، سكرتير أول	غابون
السفارة، الرباط	
غوتز شميت - بريم، سفير	ألمانيا
السفارة، الرباط	
خاكوبو كويون، سفير	غواتيمالا
السفارة، الرباط	
عرفة أرماندو ألبيتو	غينيا
السفارة، الرباط	
نيراف كومار بابوحي سوتاريا	الهند
سكرتير ثان	
السفارة، الرباط	
علي وردهانان، سكرتير ثالث	إندونيسيا
البعثة الدائمة لإندونيسيا	
لدى الأمم المتحدة، نيويورك	
بربارا بريغاتو، سفيرة	إيطاليا
بييترو باولو بروتو، سكرتير أول	
فرانسيسكا غرافاغنينو، متدربة	
السفارة، الرباط	
شينتارو ناكاي، سكرتير ثان	اليابان
السفارة، الرباط	
حازم الخطيب التميمي، سفير	الأردن
السفارة، الرباط	

الكويت	عبد اللطيف علي عبد الله اليحيا، سفير ناصر السابج، ملحق دبلوماسي السفارة، الرباط
لبنان	زياد عطا الله، سفير السفارة، الرباط
ليبيا	محمد اللوزي، سكرتير أول السفارة، الرباط
ماليزيا	أستانا عبد العزيز، سفيرة السفارة، الرباط
المكسيك	ماريا أنخليكا أرسى مورا، سفيرة روسيو كرابخال، نائبة رئيسة البعثة السفارة، الرباط
المغرب	محمد مثقال، سفير، مدير عام نور الدين ثابت، مستشار الوكالة المغربية للتعاون الدولي هدى بلحاج، رئيسة قسم، فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية خديجة الزباني، الاتحاد الدستوري سماح هُمع، متدربة عليا مارسو، متدربة ليلي العلج، متدربة وزارة الخارجية
النيجر	إبراهيم سيدي عمر، مستشار ثان السفارة، الرباط
عمان	عبد الله بن عبيد الهنائي، سفير السفارة، الرباط

ندير شدرى، سفير	باكستان
محمد وصيف، سكرتير أول	
السفارة، الرباط	
ناديا أفيللا، سكرتيرة ثالثة للشؤون الخارجية	بنما
السفارة، الرباط	
أوسكار رودولفو بنيتيز إستراغو، سفير	باراغواي
سعد أحكوك، مدير	
السفارة، الرباط	
عبد الله فلاح الدوسري، سفير	قطر
السفارة، الرباط	
دانييلا بازافان، سفيرة	رومانيا
دانييلا أوبريسان، رئيسة بعثة	
السفارة، الرباط	
شيرباكوف كيريل، سكرتير ثالث	الاتحاد الروسي
السفارة، الرباط	
فيصل الحقباني، رئيس اللجنة الرابعة	المملكة العربية السعودية
البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية	
لدى الأمم المتحدة، نيويورك	
رأفت شرف، مستشار دبلوماسي	
السفارة، الرباط	
سلاديانا بريكيا، سفيرة	صربيا
السفارة، الرباط	
ماريسيا دوسينسري، سكرتيرة أولى	جنوب أفريقيا
السفارة، الرباط	
سليمان عبد التواب الزين، سفير	السودان
السفارة، الرباط	

يوناتان هنريكسن، سكرتير أول، نائب رئيس البعثة	السويد
السفارة، الرباط	
ماسيمو باغي، سفير	سويسرا
لوكا غانغ، متدرب أكاديمي	
السفارة، الرباط	
علي تيلوه، سكرتير أول	توغو
ليناه توغي، مساعد	
السفارة، الرباط	
محمد بن عياد، سفير	تونس
السفارة، الرباط	
أدهم بركان أوز، سفير	تركيا
السفارة، الرباط	
ياروسلاف كوفال، سفير	أوكرانيا
السفارة، الرباط	
سعيد مهير الكتيبي، الوزير المفوض	الإمارات العربية المتحدة
موسى أنور عبد العزيز الكويتي، سكرتير ثالث	
أويل أسفار، منسق أبحاث اقتصادية	
السفارة، الرباط	
توماس ريلي، سفير	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السفارة، الرباط	
عمر نبيل ناصر سولورزانو، رئيس بعثة	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
ماريا إيلينا كولمينارس ماغايانس	
إيمان بن الحسن	
السفارة، الرباط	
عز الدين سعيد الأصبحي، سفير	اليمن
السفارة، الرباط	

الدول غير الأعضاء التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها ولديها بعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة

الكروسي الرسولي	دون مارسيل ضيوف، سكرتير أول
	السفارة، الرباط
دولة فلسطين	محمد اشتية، وزير
	ممثل دولة فلسطين
	جمال الشوبكي، سفير
	محمد قديح، مستشار
	فوله أبو إن روب، مستشار
	السفارة، الرباط

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي	كالين إيلاي، مستشار سياسي
	وفد الاتحاد الأوروبي لدى المغرب
جامعة الدول العربية	سعيد أبو علي
	الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين
	جيهان خالد يوسف سلطان، مديرة الأراضي العربية المحتلة
منظمة التعاون الإسلامي	سمير بكر
	الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين
	شاهر عواودة، نائب المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، نيويورك
	أحمد سعيد باه، مدير العلاقات الخارجية والتعاون، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط
	الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بلال قاسم
	نائب الرئيس

الكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها ولديها مكاتب دائمة في مقر الأمم المتحدة

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	سعيد مرابط، خبير اقتصادي إقليمي، البنك الإسلامي للتنمية، المركز الإقليمي في الرباط
-------------------------------	--

أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها

إدارة الشؤون الإدارية	شيرين بعلي، شريكة في مجال الموارد البشرية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	مارتا بيكاروزي، أخصائية في التقييم والتخطيط الاستراتيجي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	فلورانس رول، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المغرب حنان هنزاز، ممثلة قطرية

منظمات المجتمع المدني

مركز الفكر السليم للتنمية	عبد الإله غزيوي، رئيس
منتدى شارك الشبابي	عبد الحي عبد المولى، الأمين العام للمنظمة، المغرب
منتدى التنمية المستدامة	بدر زماعة، المدير التنفيذي، فلسطين
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	يمن محمد حافظ الحماقي، أستاذ علم اقتصاد، مصر
مجلس الكنائس العالمي	رندة سنيورة، المديرة العامة، فلسطين منيب أ. يونان، أسقف الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأرض المقدسة، فلسطين

وسائل الإعلام

وكالة فرانس برس	سوفي بون، رئيسة مكتب
مركز الإسكندرية الدولي	هشام رفيه، صحفي
الجزيرة	علي البارودي، صحفي
شبكة الجزيرة، كوت ديفوار	عبد المنعم العمراني، مراسل
أصدقاء المغرب العربي	ياسين المشيك، مشغل كاميرا
وكالة أسوشيتد برس	عبد الحق السحاسح، منتج
تلفزيون أسوشيتد برس، المغرب	إريك بيانتواديه
مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي	رشيد موليد
	نادين أشوي - لوساج، صحفية فيديو
	هدى بنعلا، صحفية
	مصعب الشامي، مصور
	كريم شفيق، صحفي

جمال نورسعيد	موقع Le360
بن عاشور	لوربورتير
رشيد كروم، صحفي	وكالة المغرب العربي للأخبار
دانا ليدجر، صحفية	الصحيفة الإلكترونية موروكو وورلد نيوز
زيد أبو شمعة، مراسل إخباري	هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية
زكية عبد النبي	وكالة رويترز
زكريا غرناوي، صحفي	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
مجدي عبد المجيد مصطفى، صحفي	أخبار الأمم المتحدة
محمد طاهري	وكالة الأناضول للأخبار

المشاركة العامة

ياسين الزعيم، أستاذ جامعي	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط
سارة بوكري	جامعة جان مولان ليون-3
ميرا ماوز	غير منتسبة/مشاركة بصفة شخصية
دوريت سيدمان	غير منتسبة/مشاركة بصفة شخصية
جيهان علوي	غير منتسبة/مشاركة بصفة شخصية
يوسف فجر	غير منتسب/مشارك بصفة شخصية
مارك بروفونسا	غير منتسب/مشارك بصفة شخصية